مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٧٤٨**
الأربعاء، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد أغيلار سنسر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيد بالديس
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد بلنغا – إبوتو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسون

جدول الأعمال

مناقشة ختامية لأعمال مجلس الأمن خلال الشهر الحالي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربيـة والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

03-34089 (A)
0334089

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

مناقشة ختامية لأعمال مجلس الأمن خلال الشهر الحالي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة إلى ممثلي إندونيسيا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وكندا، ومصر، واليابان، واليونان للاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد هدايات (إندونيسيا)، والسيد ساردنبرغ (البرازيل)، والسيد كومالو (جنوب أفريقيا)، والسيد آدمية (جورجيا)، والسيد هاينبيكر (كندا)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد هاراغوتشي (اليابان)، والسيد فاسيلاكس (اليونان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد يان كافان، رئيس الجمعية العامة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد كافان إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى سعادة السيد غيرد روزنتال، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد روزنتال إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أنوه باشتراك رئيس الجمعية العامة، السيد يان كافان، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد غيرد روزنتال؛ والأمين العام، السيد كوفي عنان في هذه الجلسة، الذين نرحب بهم ترحيباً حاراً، وأود أن أنوه أيضاً بحضور دول غير أعضاء في مجلس الأمن.

هذه لحظة حاسمة في تاريخ المنظمة. ويفرض الوضع الدولي تحديات ذات طابع متنوع جدا، مما يجعل وجود الأمم المتحدة أمراً حتمياً. فقيمها ومبادئها وقوتها المؤسسية تجعلها المحفل المثالي للتصدي للتحديات المتعلقة بتهديدات سوء التغذية، وانتشار الأمراض المتوطنة، وتدمير البيئة، وعلى نحو ملح للغاية، الإخلال المتواصل بالسلام. ولذلك السبب، تعرب الرئاسة في هذه اللحظة الشديدة الأهمية للمنظمة، عن امتنانها لأن هيئات الأمم المتحدة تجتمع هنا اليوم لكي تنظر معاً في الدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تؤديه في حالات ما بعد الصراع.

اليوم، يجب علينا أن نظهر وحدة هدفنا ومقاصدنا في التصدي للتحديات الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي. ولقد اخترنا شعار ”الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الصراع“ لأنه يعبّر عن العمل الممتاز الذي ما فتئت المنظمة تؤديه خلال السنوات، ليس في مجال منع الصراعات

فحسب، ولكن أيضاً في استعادة ظروف الأمن وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وبناء المؤسسات واستعادة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي خرجت من فورها من الصراع.

هذا هو الوقت الذي يجب علينا فيه أن نكفل المسؤولية الرئيسية المنوطة بالأمم المتحدة بأسرها في صون السلم والأمن الدوليين. ويحدونا الأمل أن نتمكن، بعد هذه المناقشة، من التحرك إلى الأمام استنادا إلى مقترحات وأفكار حول أفضل سبيل يمكن للأمم المتحدة بل ينبغي لها أن تعمل من خلاله باسم البلدان التي خرجت من فورها من صراع مسلح.

وتبين لنا التجارب الناجحة الأخيرة للأمم المتحدة في إعمار أفغانستان، والبوسنة والهرسك، وتيمور - ليشتي، وكوسوفو الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للعمل معاً في عناصره المختلفة على أساس من التعاون. وينبغي هنا أن تثبت هيئات الأمم المتحدة من خلال قدرات التخطيط والتكامل المتوافرة لديها أنها قادرة على التعاون والعمل معاً.

أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد كوفي عنان، وأرجوه أن يدلي ببيانه.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بأن أتقدم بالشكر إليكم، سيدي الرئيس، وإلى حكومتكم على المبادرة بهذه المناقشة للدروس التي يجب أن تستخلص من تجربة الأمم المتحدة في حالات الصراع وما بعد الصراع السابقة.

يعلم الأعضاء أن الأمم المتحدة ظلت منخرطة في نطاق واسع من الأنشطة في هذا المجال، بدءا بالتفاوض على تسويات سياسية وانتهاء بجهود إعادة بناء مؤسسي ممتازة، بما في ذلك تكوين دولة جديدة. ويمكن أن يخبرنا استعراض هذه التجارب السابقة بما أنجزناه على نحو جيد وبما أنجزناه على نحو أقل جودة، وربما بالأسباب وراء ذلك في تلك الظروف بالذات. وينبغي لهذا الاستعراض أن يساعدنا أيضاً على تحسين أدائنا بمرور الوقت.

لكن الشيء الذي يبرز حينما نستعرض الجهود الدولية في البلدان المتضررة من الصراع هو أنه لا يوجد نهج واحد تم اللجوء إليه مرتين، لعدم تماثل صراعين أو حالتين من حالات ما بعد الصراع. وحتى الحالات الأربع الأخيرة في أفغانستان وتيمور - ليشتي وسيراليون وكوسوفو تختلف اختلافاً شديداً بعضها عن بعض، فيما يتعلق بأسباب الصراعات وعواقبها، والانخراط السابق للأمم المتحدة، والسياق السياسي والقانوني الذي يحكم استجابة المجتمع الدولي، والحجم البحت للسكان المتضررين والأراضي المتضررة.

ولذلك يتمثل أحد أهم الدروس المستفادة عندما يتعلق الأمر بالتخطيط لمشاركة المجتمع الدولي في حالة جديدة، كالتي نواجهها الآن في العراق، في ضرورة التوصل أولا إلى فهم مشترك للأمر الذي يجعل الأزمة موضوع البحث فريدة، ثم إعداد استجاباتنا وفقا لذلك. وينبغي لنا الاستفادة من التجارب السابقة لجعل استجاباتنا أكثر فعالية بقدر الإمكان، آخذين في الحسبان في أنه ربما ينبغي اتباع نهج أو أشكال من المساعدة جديدة تماما.

وذلك يعني أنه لا بد لنا أن نبدأ بتوجيه بعض الأسئلة الأساسية إلى أنفسنا، مثل الأسئلة التالية. هل تسعى الأطراف في الصراع إلى مشاركة المجتمع الدولي أو ترحب بها و، إذا كان الأمر كذلك، لأي غرض؟ هل المجتمع الدولي قادر على توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة وعلى مواصلة ذلك الالتزام طوال فترة كافية لضمان النجاح، وهل تتوفر لديه الإرادة السياسية للقيام بذلك؟ ما هي الشروط اللازمة لكفالة السلم الدائم القائم بذاته؟ ما هي الاحتياجات التي

ينبغي الوفاء بها، وبأي ترتيب للأولويات؟ بأي سرعة ينبغي للعملية أن تسير؟

هناك بضعة دروس معينة تبرز من تاريخ الحالات الأخيرة. يمكن أن تكون ثقة الأطراف والسكان ضعيفة، ولا يمكن التعامل معها طوال الوقت باعتبارها مسألة مفروغا منها؛ بل ينبغي مراعاة موافقتها والمحافظة عليها. ودور المجتمع الدولي ليس حل كل المشاكل القائمة في البلد، ولكن مساعدة سكانه ليصبحوا معتمدين على أنفسهم. وينبغي تحديد الأولويات، بدءا بالاحتياجات الإنسانية الأساسية للسكان، التي تشمل الحاجة إلى توفر الظروف الأمنية الأساسية، وسيادة القانون والنظام. والوفاء بتلك الاحتياجات من شأنه أيضا تيسير تهيئة الظروف التي يمكن أن تنشأ فيها العمليات السياسية وأن تنمو – مثلا، بتعزيز المصالحة والحكم الصالح وسيادة القانون وحقوق الإنسان والمبادرات المتعلقة بالعدالة في المرحلة الانتقالية.

وإذا أريد للقرارات المتعلقة بإصلاح مؤسسات الدولة الرئيسية وهياكلها القانونية والسياسية، أن تكون دائمة الأثر في الأجل البعيد، يجب أن يتخذها أهل البلد أنفسهم. وهذه العملية لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت الجماعات الرئيسية في البلد أو الإقليم تضطلع بدور فيها، وتشعر بأنها ملكها ولا تراها عملية تؤدي إلى نتيجة محددة مسبقا.

إن سرعة العملية ككل، وتتابع وتوقيت العناصر المكونة لها، أيضا أمور أساسية للنجاح. وينبغي أن تأخذ في الاعتبار الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية – الاجتماعية السائدة في البلد، ودرجة الدعم الذي يمكن أن يتوقع بصورة واقعية من أعضاء المجتمع الدولي المهتمين. والبطء المفرط ينطوي على خطر فقدان الزخم ويزيد الإحباط؛ ولكن الإسراع المفرط قد يكون أيضا ذا أثر عكسي إذا كان يعني اتخاذ قرارات متسرعة تصعب إزالة آثارها.

إن البعد الإقليمي يحتاج إلى اهتمام مبكر ومتواصل.

أخيرا، هناك علاقة مباشرة بين نجاح الأمم المتحدة ووحدة مجلس الأمن، وبين نكسات الأمم المتحدة والانقسامات وسط أعضاء مجلس الأمن، بشأن الاستراتيجية التي ينبغي اتباعها. يجب على مجلس الأمن أن يكون موحدا في تحديد الأهداف العامة للمساعدة الدولية وتقسيم العمل بصورة واضحة، ويجب أن يحافظ من ثم على وحدته في توفير الدعم السياسي القوي، خلال الفترات الصعبة عندما يتعرض التقدم للخطر وعندما تكون مرحلة اشتداد الصراع قد مرت ولم يعد يستأثر باهتمام وسائط الإعلام العالمية.

وفي حالة العراق، التي، بالطبع، نفكر فيها جميعا في هذه اللحظة، لدى المجلس الآن فرصة لتجاوز الخلافات السابقة والتوصل إلى وحدة الهدف في مرحلة ما بعد الحرب.

ولن تكون تلك القرارات سهلة، ولكنها ليست مستحيلة إذا ما أبقى المجلس بعض المبادئ المشتركة راسخة في الأذهان. وإذ يناقش أعضاء المجلس تلك المسائل، أود أن أحثهم على نبذ الانقسامات الماضية وعلى أن يسألوا أنفسهم عما يساعد الشعب العراقي على نحو أفضل. ولا بد أن تأتي مصالحه في المقام الأول. وينبغي أن يكون الهدف الأسمى تمكين الشعب العراقي من التحكم في مصيره.

وقد أكد المجلس مرة أخرى في قراره ١٤٧٢ (٢٠٠٣) التزامه تجاه سيادة العراق وسلامة أراضيه، واحترامه لحق أبنائه في تحديد مستقبلهم السياسي والتصرف في مواردهم الطبيعية، وإيمانه بأنه يتعين على كل الأطراف الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

إنني واثق من أن كل أعضاء المجلس يوافقون على أن السيادة تعني الاستقلال السياسي وأنه لكي يحدد الشعب العراقي مستقبله السياسي يجب أن يكون حرا في اختيار نظامه الحكومي وقيادته السياسية. والمطلوب قيام عملية نيابية نزيهة وشفافة تؤدي إلى اختيار العراقيين أنفسهم سلطة سياسية عراقية شرعية وجديرة بالثقة يمكن أن تعاد إليها السيادة. وأنا واثق من أن أعضاء المجلس يوافقون أيضا على ضرورة إنهاء عزلة العراق ومساعدة الشعب العراقي، بأسرع ما يمكن، على تهيئة الظروف الملائمة لعودة الحياة إلى طبيعتها.

وخلال الأسابيع المقبلة سيتعين على المجلس اتخاذ قرارات هامة بشأن الولايات القائمة في سياق وضع جديد - خصوصا فيما يتعلق بمسائل الجزاءات، وبرنامج النفط مقابل الغذاء وعمليات التفتيش عن الأسلحة. وفوق ذلك، سيتعين عليه أن ينظر في أفضل الطرق التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد العراقيين على إعادة بناء بلدهم وأي أقسام من الأمم المتحدة يمكن أن تضطلع بدور في مساعدة ذلك الجهد وفي عملية استعادة السيادة العراقية.

آمل أن يكون بوسعي الاعتماد على المجلس لضمان أن تكون أي ولاية ينوط بها الأمم المتحدة واضحة ومتسقة ويقابلها توفير الموارد اللازمة. فعبر ما يزيد عن ٢٠ سنة بقليل عاش الشعب العراقي خلال ثلاث حروب وأكثر من ١٠ سنوات من جزاءات الأمم المتحدة القاسية. فلندع كلنا جانبا خلافاتنا الماضية، ولنتساءل عما يساعد الشعب العراقي على نحو أفضل، ولنعمل وفقا لذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه وعلى رؤيته، وعلى آرائه وما عرضه علينا من تحديات للنظر فيها صباح اليوم.

وقبل المضي في هذا الموضوع، أود أن أرحب بوجود وفد من أعضاء مجلس الشيوخ المكسيكي بين ظهرانينا في القاعة. فمعنا السناتور سيلفيا إرنانديز من الحزب الثوري المؤسسي، والسناتور إدواردو أوفاندو من الحزب الثوري المؤسسي، والسناتور فرناندو مارغين من حزب العمل الوطني.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يان كافان، رئيس الجمعية العامة.

السيد كافان (تكلم بالانكليزية): لعلي أعرب في البداية عن عظيم تقديري لمبادرتكم يا سيدي الرئيس ولإتاحتكم لي فرصة التكلم في هذا الموضوع البالغ الأهمية. فعلى الرغم من أن الأمم المتحدة لم تف قط تماماً بولاية الوصاية الدولية على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، فإنها قد اشتركت في إدارة بعض المجتمعات الخارجة من الصراعات، ولا سيما في فترة ما بعد الحرب الباردة.

وتتمتع الأمم المتحدة بخبرة واسعة النطاق في مجال الإدارة، وذلك من خلال إقامتها إدارات تابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وفي كوسوفو، وفي تيمور - ليشتي، واضطلاعها بجهود لبناء السلام في أعقاب الصراع في سيراليون ومؤخراً في أفغانستان. وتمثل الحالة في العراق في الوقت الراهن أبرز التحديات التي تواجه مجلس الأمن فيما يتعلق بالتعمير بعد انتهاء الصراع.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، تطورت مشاركة الأمم المتحدة التقليدية في حالات ما بعد انتهاء الصراعات من التركيز على الأبعاد السياسية إلى عملية أشمل كثيراً تضطلع بأدوار متنوعة. ذلك أن الدعائم الأربع الرئيسية لإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، وهي الأمن، والرفاه الاجتماعي والاقتصادي، والعدالة والمصالحة، والإدارة والمشاركة، كلها وثيقة الارتباط ببعضها البعض. ويتوقف تحقيق نتائج إيجابية في أحد هذه المجالات على نجاح التنفيذ في المجالات الأخرى. ولدى المجتمع الدولي قدرات رئيسية على التأثير في الحالة

الأمنية للدول والمناطق الخارجة من صراعات. وتقع على عاتق السلطات العسكرية المتولية شؤون إقليم ما من الأقاليم مسؤولية الإضافة إلى الحالة الأمنية والمحافظة عليها. بيد أنه ينبغي أن تُعتبر إعادة المسؤولية عن صون الأمن إلى البلد المضيف إحدى الأولويات. وقد كان تكوين قوة للشرطة متعددة الأعراق في البوسنة وكوسوفو وتدريب الجيش الأفغاني في نظري خطوتين في الاتجاه الصحيح.

وقد سُلّط التركيز في العادة لدى النظر في الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية لمبادرات ما بعد انتهاء الصراعات على إعادة البناء الاقتصادي والتنمية. غير أن الحرب تؤثر في المجتمع تأثيراً بالغ العمق، وتميل إلى تمزيق العلاقات الاجتماعية بدءاً من الصعيد الوطني والسياسي إلى التفاعلات الإنسانية الأساسية ذاتها. وأرى أنه لا يستطيع أن يعزز الأمن والتنمية الدائمين ويصونهما إلا مجتمع يتمتع بمقومات الصحة، أعيدت إليه العلاقات الاجتماعية، ويحيا فيه الناس في كرامة دونما تعرض لاضطهاد أو جوع، وتُحترم فيه الحياة احتراماً كاملاً، ويؤخذ فيه منظور المساواة بين الجنسين بعين الاعتبار.

وعن طريق إقامة عملية للتصدي للشكاوى الماضية والحالية، يرتبط تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد نظام قضائي متسم بالإنصاف والشفافية والفعالية ارتباطاً وثيقاً بمسائل المصالحة. وكثيراً ما يعرقل وجود عوائق سياسية وقانونية الملاحقة القضائية على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وثمة دور حاسم في جهود المصالحة بالمجتمعات الخارجة من الصراعات تؤديه المحاكم التابعة للأمم المتحدة لجرائم الحرب التي تحاكم على الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة أو رواندا أو سيراليون، فضلاً عن الجهود المبذولة لإنشاء دوائر استثنائية ضمن هيكل المحاكم الراهن في كمبوديا للملاحقة القضائية على الجرائم التي ارتكبها الخمير الحمر.

وبالرغم من وجود أشكال متأصلة للتوتر بين تعزيز الديمقراطية وبين هياكل السلطة السابقة، فإن تعزيز الحكم الرشيد وتشجيع الديمقراطية أمران حاسمان لمنع تكرار نشوب الصراعات في البلدان المنكوبة بالأزمات. وقد استدعى انهيار الإدارات المدنية، في كوسوفو وتيمور – ليشتي على سبيل المثال، أن تضطلع الأمم المتحدة على نطاق واسع بمهام الحكم. بيد أن عملية الحكم الرشيد والتحول الديمقراطي يجب أن يتولاها مواطنو البلد المعني على المدى الطويل، ويجب أن تعكس هذه العملية ظروفه التاريخية والثقافية والسياسية والدينية.

ويتطلب الأمر في حالات ما بعد انتهاء الصراعات ما هو أكثر بكثير من بذل الدول جهودها من أجل استعادة القانون والنظام. فمن الأهمية بمكان لنجاح أي جهود رامية إلى بناء السلام أن تؤخذ الخلفية التاريخية في الحسبان، سواء تمثلت هذه الخلفية في العلاقات العرقية في البلقان أو في العلاقات القبلية في أفغانستان. ذلك أن الأمر لا يتعلق فقط بإحلال السلام أو بتقديم المعونة الإنسانية في مجتمع خارج من صراع. بل يجب أن تتم أي مشاركة خارجية في شؤون هذا المجتمع على نحو يتسم بأقصى قدر من الاحترام لمختلف السمات الخاصة به ولما فيه من تنوع ثري.

والصراع الأخير في العراق من النماذج على التحديات المعقدة والفريدة التي تواجه الأمم المتحدة في حالات ما بعد انتهاء الصراع. ولا شك عندي في أن هذه الأزمة ستصبح مصدراً هاماً جديداً تستمد منه الأمم المتحدة المعرفة والخبرة. وينبغي للمنظمة أن تستفيد بهذه المعرفة في تهذيب أساليبها وتحسين طرق تصديها لحالات الصراع المقبلة حتى تزداد فعاليتها وتكون منظمة قادرة على انتقاء الاستراتيجيات والأدوات الملائمة للحيلولة دون نشوب الصراع أو للتخفيف من حدة تصاعده ولتيسير الحلول السلمية.

ويواجه مجتمع العراق بعد انتهاء الصراع مشاكل مختلفة من عدم الاستقرار. وهي تشمل قضايا لم يتم حلها فيما يتعلق بسنين من الاضطهاد السياسي والديني، والعنف بين مختلف العشائر، والأخطار الناشئة عن الهياكل الشمولية الماضية، والنهب، ووفرة الأسلحة في غيبة قوات جديدة محلية للشرطة أو الأمن تتسم بالفعالية. وقد برهنت تجارب الأمم المتحدة الأخيرة بوضوح في أماكن أخرى، مثل كوسوفو أو تيمور – ليشتي، على أن الأخذ باستراتيجية شاملة لمعالجة هذه المسائل في المرحلة التالية لانتهاء الصراع مباشرة له أهمية حاسمة. زيادة على ذلك، أصبح من الواضح أنه ينبغي وضع استراتيجية للإصلاحات السياسية والاقتصادية بالاقتران مع رؤية عامة لعملية تحول المجتمع العراقي إلى الديمقراطية.

وينبغي ألا يُقصر الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في العراق على مجرد الاضطلاع بدور استشاري أو أن ينحصر في توفير المعونة الإنسانية أو الاقتصادية، على ما لهذه المسائل من أهمية بالغة. بل ينبغي أن تشكل المسؤوليات الأوسع نطاقاً الرامية إلى تعزيز الديمقراطية في العراق جزءاً من أي عملية للتخطيط.

فما برحت الأمم المتحدة رغم كل عيوبها، الحقيقية أو المتصورة، هي المحفل الوحيد الذي يتمتع بالتجربة المستمدة من القاعدة العريضة وبالموظفين اللازمين لمعالجة طائفة واسعة من الأزمات، سواء في مجال توفير الغوث الإنساني، أو مساعدة الناس على إعادة بناء حياتهم وبلدانهم، أو تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، أو إدارة الصراع، أو بناء السلام في أعقاب الصراع.

وأنا على ثقة من أن هناك حاجة إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بدور حيوي في كل من الإعمار الاقتصادي والتحول السياسي في عراق ما بعد الصراع. وأعتقد بأن في صالح كل من الأمم المتحدة وسلطات الولايات المتحدة على السواء، على نحو ما ذكره الأمين العام كوفي عنان لتوه، التوصل إلى وحدة الهدف أو التوصل إلى اتفاق عملي بشأن الطابع الدقيق لهذا التعاون التكميلي المشترك في ذلك البلد. وأعتقد اعتقادا جازما بأن هذا التعاون سيساعد دون شك على بلوغ الهدف المشترك المتمثل في إنشاء عراق مستقل وديمقراطي وحر وذي سيادة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن إلى السيد غيرت روزنتال، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد روزنتال (تكلم بالإسبانية): بصفتي رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أود أن أعرب عن تقديري للدعوة التي وجهت إلينا للمشاركة في هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن.

وأود أن أغتنم الدقائق القليلة التي خصصت لي لأثير أربع نقاط.

في المقام الأول، إذا كان يتعين علينا أن نحدد مسألة وحيدة توفر إمكانية تعزيز التفاعل المنتج بين مجلسينا، فما من شك في أنها تتمثل في الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة للبلدان الخارجة من الصراع. وأوضح مثال على ذلك نجده في القرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه من العام الماضي بإنشاء فريق استشاري مخصص معني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع. وقد وجد هذا القرار تعبيرا ملموسا بإنشاء أول فريق من هذا النوع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وهو الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا – بيساو. ويضم هذا الفريق، الذي أنيطت به دراسة الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية للبلد وتعزيز التعاون الدولي لبلوغ هذا الهدف، في عضويته صراحة رئيس الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع الصراعات في أفريقيا وحلها. ونأمل بأن يكون هذا العمل

التعاوني بين مجلسينا بشيرا بتفاعل أكثر فائدة بكثير في المستقبل.

ثانيا، ما فتئت مختلف منتديات الأمم المتحدة لعدة سنوات خلت تصر على ضرورة تعميق الدعم المتبادل بينها وبين مؤسسات بريتون وودز. وهذه المسألة، من بين جوانب أخرى عديدة، ليست غريبة عن مجلس الأمن فيما يبذله من جهود لبناء السلام. وقد أحرز منتدانا تقدما هاما في توطيد ذلك الدعم المتبادل وفي تعزيز التماسك والتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وأعتقد بأننا قمنا أثناء جلسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل في سياق أنشطة متابعة توافق آراء مونتيري، باتخاذ خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

ثالثا، وبصورة أعم، يعكس مجلسانا من الناحية المؤسسية بتوجيه الجمعية العامة الركنين العظيمين اللذين تعتمد عليهما الأمم المتحدة وهما: صون السلم والتعايش البناء بين الأمم من جهة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية من جهة أخرى. وينص الميثاق نفسه على بعض قنوات الاتصال بين الأجهزة الثلاثة المذكورة – على نحو ما ذكّرنا رئيس الجمعية العامة توا – ولا يزال التطبيق العملي يضيف حلقات إضافية، كالتي ذكرها توا. ويتعين علينا أن نواصل تعميق هذا الاتجاه، نظرا لأنه مهما كان يبدو متواضعا، فإنه مع ذلك يمثل الحقيقة البديهية بأنه لن يتحقق السلام بدون التنمية ولن تتحقق التنمية بدون السلام.

وأخيرا، وفي سياق جهاز الأمم المتحدة للإدارة، نود أن نعتقد بأن جوانب قوة كل جهاز من أجهزتنا تميل إلى الانتقال إلى الأجهزة الأخرى، إلا أننا نعترف أيضا بأن الشيء نفسه ينطبق على أوجه الضعف. ولهذا السبب، نأمل بأن الاختلافات في وجهات النظر التي طبعت مجلس الأمن مؤخرا فيما يتعلق بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل في العراق يمكن التغلب عليها في المراحل التالية التي سيتعين فيها على هذا المنتدى أن يتصدى لمعالجة المسألة. وقد أشار الأمين العام إلى أنه إذا ما لم يكن ذلك وشيكا، فإن جميع أجهزتنا والأمم المتحدة برمتها ستتحمل النتائج.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أنقل إليكم سيدي، امتنان وفدي لقيامكم بعقد جلسة الاستعراض الختامي هذه لمجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وأود أيضا أن أشكر أميننا العام الذي أخذ من برنامجه المزدحم بالمشاغل بعض الوقت ليخاطب المجلس، الأمر الذي يعكس أهمية جلسة اليوم.

ويعتبر وجود رئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى ممثلي المجموعات الإقليمية علامة أكيدة على أننا سنجري تبادلا بناء للآراء.

ويعتبر الموضوع الذي نناقشه صباح اليوم، أكثر من أن يكون تلخيصا لأنشطتنا أثناء رئاستكم – وهو دور الأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع – جزءا من السياق الأوسع لمهمة المجلس الأساسية ألا وهي: صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وقبل أن أتطرق لجوهر الموضوع، يود وفدي أن يشير إلى أن الصراعات في سائر أنحاء العالم ناجمة عن مجموعة متنوعة من الظواهر المعقدة، التي لن أتطرق إليها في هذه المرحلة. وهذه المشاكل التي يجب التصدي لمعالجتها بالضرورة، لا يمكن التغلب عليها ما دامت الصراعات لم تحدد وتحل مرة وإلى الأبد.

وإن وفدي مقتنع بأن توطيد السلم والأمن يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية وبإنشاء ديمقراطية حقيقية. ولا يمكن

تحقيق التنمية دون إقرار السلام، لأن السلام عنصر أساسي من عناصر التنمية.

كما تعتبر إعادة سلطة الدولة، وإنشاء نظام قضائي قابل للتطبيق وقوات أمن وطنية قابلة للاستمرار، وإجراء حوار شامل واعتماد سياسة للمصالحة الوطنية ضمانات للعودة النهائية إلى الاستقرار.

وعلى غرار ذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام على النحو الواجب لوضع برامج فعالة لنزع سلاح المحاربين السابقين بمن فيهم الجنود الأطفال، وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وما لم يكن هناك تمويل كاف لبلوغ هذا الهدف، فإن المستفيدين من هذه البرامج سيعودون بسرعة إلى طريقة عيشهم السابقة مما يهدد التوازن الهش الذي تم تحقيقه بشق الأنفس. ويعتبر التثقيف المدني للسكان ولا سيما الشباب، جزءا من تلك الصورة. فالشباب هم الروح الحية لأي بلد وهم الذين سيتحملون المسؤولية عن ازدهاره.

إن تعزيز وتوطيد السلام يقتضيان بالضرورة مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لأننا لا بد أن نسلم بأن الحرب هي أكثر ما تفضي إلى التجارة غير المشروعة من هذه الأسلحة وانتشارها. ويجد استخدام المرتزقة، الذي يجب أن نكافحه بكل ما لدينا من قوة، أرضا خصبة للغاية في هذا الصدد.

وعودة السلام، لا سيما في البلدان الأفريقية، ترافقها دوما حركة قوية للأشخاص المشردين واللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم. ولا بد من بذل كل الجهود لضمان الإدارة السليمة لعملية العودة هذه بتوفير الأموال الكافية للوفاء بالاحتياجات الضرورية لأولئك الأشخاص.

ويعتقد وفدي أن القضاء على الصراعات لا بد أن يرافقه إعداد وتنفيذ برنامج شامل ومتكامل للانتعاش الاقتصادي، بما في ذلك تهيئة فرص العمل والمشروعات ذات التأثير السريع. والحالة التي تعيش فيها الآن غينيا - بيساو وأفغانستان تعزز تلك الحقيقة.

وتعلمنا عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم أن انسحاب القوات يتعين أن يتم بالتدريج وأن يسير جنبا إلى جنب مع الاستعادة المطردة لمناخ من الأمن. ومثالا سيراليون وتيمور - ليشتي لهما دلالة في ذلك الصدد.

وفي الختام، يود وفدي أن يشير إلى أن الشراكة والنهج التكاملي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لا يزالان ضروريين لأنه من ذاك التفاعل يمكن أن ينشأ تعاون حقيقي يكفل إدامة السلام المستعاد.

وبالإضافة إلى ذلك التعاون، لا بد أن نسعى جميعا إلى تعزيز التعاون الداخلي بين مجلس الأمن من جهة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة وصناديق وبرامج الأمم المتحدة من جهة أخرى من أجل نجاح الإدارة في فترة ما بعد الصراع.

السيد بلنغا - إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالإشادة الحيوية والفعالية التي وجهتم بها، سيدي الرئيس عملنا خلال هذا الشهر، الذي كان عصيبا وشاقا بصورة خاصة. وبفضل حنكتكم وبراعتكم في الاتصال، وشعوركم الكبير بالاعتدال، تمكنتم من إرساء الأساس لإجراء مناقشة متجانسة في المجلس. ونشكركم على هذا ونهنئكم عليه.

ونرحب بحضور الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذه الجلسة ومشاركتهم فيها. ونشكرهم على بياناتهم الهامة.

خلال فترة رئاستكم، سيدي تعين على مجلس الأمن أن ينظر في مجموعة واسعة من الحالات التي تعرض فيها السلام للخطر إما بسبب تعرضه لخطر الانهيار أو بسبب أنه كان لا يزال هشا. إنني أفكر في كوت ديفوار، وليبريا،

وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى والعراق، على سبيل المثال لا الحصر. ومن الطبيعي أن تكرس آخر جلسة لمجلس الأمن في ظل رئاستكم للموضوع الهام عن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع.

وكلنا ندرك أن طبيعة الحرب، بالإضافة إلى الخسائر في الأرواح، تدمر البنية التحتية الاقتصادية – الاجتماعية والسياسية للبلدان المتضررة منها. ومن ثم فإن المهمة الأولى – وكنت سأقول المهمة الوحيدة – في فترة ما بعد الصراع هي البناء وإعادة البناء. ويجب أن يعاد بناء الحياة أولا بإعطاء السكان المنكوبين طعما متجددا للحياة ورغبة فيها باستعادة كرامتهم بوصفهم بشرا يملكون زمام أمرهم، كما ذكر الأمين العام من فوره. وإعادة بناء الحياة تعني أيضا إعطاء البلدان الهياكل المؤسسات التي تمكن الناس من أن يتطوروا وأن يعيشوا نوعا مختلفا من الحياة.

وبمرور الوقت حصلت الأمم المتحدة على تجربة فريدة في هذا المجال، وفي السنوات الأخيرة وسعت قدراتها بصورة كبيرة. والنهج المتكامل والمتعدد القطاعات الذي تتخذه المنظمة، فضلا عن الدعم القيم من شركائها، يمكّنها اليوم من تحقيق نجاح أكبر من أي وقت مضى في عمليات بناء السلام وإعادة الإعمار في جميع القارات.

وتتطلب أفريقيا اهتماما خاصا هنا. فالفقر المدقع لسكانها وتفشي الأوبئة الرئيسية، والطابع الهش لهياكل الدولة، والمطامع الجشعة للأطراف الخارجية، أمور تجعل الصراعات حتى أكثر تعقيدا وتسببا بالكوارث. وما لم تتسم بالحذر، فمن المرجح أن تفضي الصراعات إلى المزيد من الصراعات.

وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تركز جهود الأمم المتحدة، على سبيل الأولوية، على توفير التمويل، بدعم من الصناديق والمانحين لتنسيق برامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم، وإجراء ورصد الانتخابات، وإعادة بناء هياكل الدولة، وتعزيز تدابير بناء الثقة، وحقوق الإنسان للرجال والنساء والأطفال، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي. وفي موزامبيق، وسيراليون، وأنغولا، حقق تطبيق ذلك النهج، في رأي الجميع نجاحا كبيرا، ونحن نرحب بذلك.

ونلاحظ بشعور كبير من الارتياح إنشاء مجلس الأمن في العام الماضي لفريق عامل متخصص معني بمنع الصراعات وتسويتها في أفريقيا، وإنشاء الفريق الاستشاري المتخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد مكن التعاون الوثيق بين هذين الكيانين في حالة غينيا – بيساو في بداية هذا العام من إجراء تقييم متزامن للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لذلك البلد. وسيمكن ذلك التقييم من معالجة الحالة الكلية في البلد بطريقة شاملة ومتسقة كما أنه من المرجح أن يمكن من القضاء على خطر تجدد نشوب الصراع.

ونعتقد أن من الصواب لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكثفا هذا التعاون وأن يوسعاه ليشمل حالات أخرى مشابهة. وفي الصومال، حيث ما فتئت أعمال القتال تدور لأكثر من عقد، يعمل الأمين العام على وضع برنامج للاضطلاع بأنشطة تحضيرية لبناء السلام وتحقيق الانتعاش. ويمكن أيضا تطبيق هذا النهج الاستباقي والتقدمي على الحالات التي تميل فيها الأزمات إلى أن تصبح أزمات طويلة لا نهاية لها، مثلما يجري في وسط أفريقيا.

علاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز دورها في تنفيذ ومتابعة القرارات التي تتخذها أجهزتها لاستعادة وتعزيز السلام، لا سيما القرارات التي يتخذها مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية.

وفي هذا الصدد، فإن دعم بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لتنفيذ القرار الذي اتخذته لجنة ترسيم الحدود بين البلدين في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ لمثال جيد ينبغي مضاهاته في حالات مماثلة.

ولكن تبقى التحديات الرئيسية التي تواجهها الأمم المتحدة متمثلة في تعبئة التمويل لجهود بناء السلام وإعادة التعمير في البلدان التي أضعفتها سنوات الحرب وتعجز عن الوفاء بالشروط التقليدية التي يضعها المانحون الدوليون. وينبغي للأمم المتحدة أن تقنع هؤلاء المانحين بوضع أساليب مبتكرة وشروط أكثر مرونة.

وفي هذا الصدد، أود أن أعيد إلى الأذهان التزام رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر قمة الألفية، كما ورد في إعلان الألفية، بتحقيق:

> ”زيادة فعالية الأمم المتحدة في صون السلام والأمن بتزويدها بما يلزمها من موارد وأدوات لمنع الصراعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وحفظ السلام وبناء السلام والتعمير بعد الصراع“. (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ٩)

وبصفة عامة، تؤدي الأمم المتحدة دورا حيويا وإيجابيا وفعالا في حالات ما بعد الصراع. ولكن، نظرا للأحداث الدلالية التي وقعت مؤخرا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يفكر أكثر في دور الأمم المتحدة في بعض حالات معينة لما بعد الصراع. وفي ذلك الصدد، تتبنى الكاميرون نداء الأمين العام إلى مجلس الأمن بأن يغتنم الفرصة لتنحية مشكلات الماضي جانبا والالتفاف حول المبادئ والأعمال المشتركة التي تخدم مصلحة العراقيين، الذين هم بحاجة الآن إلى تحمل المسؤولية عن مصيرهم بأنفسهم.

السيد جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): كما في أغلب الأحيان، سيدي الرئيس، لقد مارستم عادتكم الجديرة بالثناء والخاصة بتركيز مناقشتنا على الأمور التي تحتاج بالفعل إلى المناقشة؛ وأشكركم على ذلك. ولقد قدم لنا جميع المتكلمين الرئيسيين الثلاثة – الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي – الكثير مما يستدعي التفكير.

وسيوضح ممثل اليونان المبادئ التي ينبغي اتباعها في هذا المجال العام بشكل جيد عندما يتكلم في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أتناول بعض النقاط وأن أحاول النظر إلى الأمام، بدلا من النظر إلى الوراء، بالنسبة لما ينبغي أن يفعله مجلس الأمن، مع شركائه، في هذا المجال كله.

بعد أي صراع يوجد دائما وضع هش، وتقوم وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني بأعمال رائعة لإيصال الإغاثة الفورية. ولكن مرحلة الانتقال من الأعمال الإنسانية إلى إعادة التعمير تظل ضعيفة في حالات عديدة للأمم المتحدة دور فيها. ولقد اعترفنا جميعا بأخطار الفجوة الانتقالية، وحاولنا في الماضي التنبيه إلى ذلك من خلال التشجيع على بذل جهود تحمل مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على التحدث عن نُهُج مكملة لبناء السلام بعد الصراع، لأن أحدا منا لا يستطيع إنكار الترابط الوثيق بين السلم والتنمية. ولا يسع مجلس الأمن أن يحصر عمله في مجال السلم والأمن وحده ويخفق في الاعتراف بالترابط القائم في الأحداث التي تجري على أرض الواقع بين السلم والقضايا الاقتصادية والاجتماعية. وبوصفنا جهازا حكوميا دوليا، لدينا المزيد مما يجب أن نفعله في هذا الشأن. وأعتقد أنه من الإنصاف أيضا، مع وجود الأمين العام هنا، أن نسأل عما إذا كان هيكل الأمانة العامة وأساليب عملها تستجيب بالفعل للحاجة إلى هذا النهج المترابط.

وأعتقد أنه يجب علينا في المستقبل القريب أن ننظر بشكل خاص في حالتي تيمور – ليشتي وسيراليون. ولقد

أصاب الأمين العام عندما قال إنه لا يوجد تماثل مطلق بين حالتين. ولكن يمكن لكل حالة أن تستفيد من العبر المستخلصة من حالات أخرى، ولكل حالة قواسم مشتركة معينة، أعتقد أننا لم ننجح في ربطها معا.

وآمل عندما ننظر في الوضع بعد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي وبعد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن نعتبرهما اختبارا لكيفية وضع نموذج أساسي - أي طراز نموذجي لكيفية تعاملنا، بوصفنا الأمم المتحدة، مع فترة ما بعد الصراع.

وثمة أسئلة بالنسبة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبالنسبة لدور الوكالات في الميدان وأدوار وقدرات الشركاء المنفذين، بما في ذلك الأطراف الإقليمية، وكذلك بالنسبة للمانحين الدوليين والمجتمع المدني. أين الترابط هنا؟ وأين الهيكل التنفيذي لإحراز تقدم فيما نفعله؟ إن لدينا تجارب كثيرة لأمور تنجح وتفشل، ولكني لست واثقا بأننا استخلصنا من جميعها عبرا للمستقبل.

وأعتقد أن هناك ثلاثة شروط لاستخلاص تلك العبر. أولها التوقعات - أي ما يمكن أن نتوقع من الأمم المتحدة أن تفعله وما لا يمكن أن نتوقع منها أن تفعله. وأعتقد هنا أن دور الإعلام مهم جدا لتفادي سوء الفهم.

ثانيا، يحتاج الهيكل - أي هيكل وجود الأمم المتحدة بعد رحيل عملية حفظ السلام - إلى قدر من الاهتمام أكبر بكثير. فنحن نميل إلى الرحيل بدون ترك هيكل في الميدان - باستثناء الهيكل التقليدي للتنسيق فيما بين الوكالات عبر، على سبيل المثال، جهود التنسيق الإقليمية. وأحيانا ينجح ذلك تماما، ولكن في الحالات الأكثر هشاشة من الممكن أن يفشل. وتصبح هنا أيضا الاتصالات مع الأطراف الإقليمية ذات الصلة - المجموعات الإقليمية - مهمة جدا.

ثالثا، استراتيجية خروج الأمم المتحدة هامة - حتى ولو كان الخروج من فترة ما بعد الصراع. إن لدينا استراتيجيات خروج لعمليات حفظ السلام. ولكن إذا كانت لدينا استراتيجية خروج لعملية بناء السلام عندئذ ستكون لدينا أهداف لعملية بناء السلام - وهي أهداف سيتعين عليها تحقيقها قبل رحيلها - وسيكون لدينا عندئذ وضوح أكبر، وقيادة أكبر، وكفاءة أكبر في الميدان.

ثم هناك ثلاثة عوامل لا بد من مراعاتها دوما كعنصر مساعد لكل ذلك. فبالرغم من أننا نتحدث عن أول هذه العوامل، ما زلنا لا نضع بالضرورة الاستجابة التنفيذية له: فسيادة القانون وأهمية العدالة والمصالحة على أرض الواقع لا تزالان تمثلان هدفا عشوائيا. وهذا أمر لا بد أن نتحدث عنه؛ فهناك الكثير من التحليلات الجيدة الآن حول نظم العدالة الانتقالية، التي يمكن أن تفيدنا في عملنا.

ثانيا، هناك حاجة إلى تنفيذ دور المرأة في الميدان، ليس في إحلال السلام فحسب، بل وفي إعادة بناء المجتمع أيضا، اعتمادا على العبر التي استخلصناها. ويسعدنا جدا أن نلاحظ أن الاجتماع المقبل الذي ينعقد مرة كل سنتين بين شبكة لجنة المساعدات الإنمائية المعنية بالمساواة بين الجنسين والشبكة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين سينعقد في باريس في تموز/يوليه. فلنجعل ذلك الاجتماع تنفيذيا، وليس مجرد إعادة تحليل للدور الذي نأمل أن تتمكن المرأة من أدائه. فهناك دور لها في أنشطة الأمم المتحدة يمكننا أن ننظمه.

ثالثا، يجب بصفة أعم أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءا من المعادلة على أرض الواقع. ولقد كان وجود نائب للممثل الخاص في سيراليون معني بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية تجربة جيدة - فهي تجربة قد نجحت - وآمل تطبيقها في مناطق أخرى. وأعتقد أن منطقة

البحيرات الكبرى يمكن أن تستفيد بصفة خاصة من تحسين الهيكل فيها بينما نمضي قدما.

إذا بالفعل، قمنا نحن، الأمم المتحدة، بأدوار رئيسية في سيراليون وكوسوفو وتيمور الشرقية وأفغانستان وبعثات أخرى. ويجب ألا نستخف هنا بمنافع استفادة من الخبرة المكتسبة في هذه العمليات عندما نخطط لعمليات في المستقبل. وأعتقد في أغلب الأحيان أن تجربة الأمم المتحدة تتمثل في أننا نستخلص عبرنا من جديد في كل عملية جديدة؛ وبناء على ذلك تُرتكب الأخطاء.

هناك عناصر ذات صلة يمكن استخلاصها من البعثات السابقة وتطبيقها في المستقبل على الوضع في الميدان، وعلينا أن نطبقها. والأمين العام على حق تماما عندما يُذكِّرنا بالمعيار الأساسي، ألا وهو مصالح الشعب في البلد المعني. إذ ينبغي أن يكون سكان ذلك البلد هم مرشدونا فيما نفعله، على أن يكون ذلك في إطار سياسي مقبول بالنسبة لهم في الميدان. إننا نحتاج إلى تطبيق تلك الخبرة، واستخدام طاقات الأمم المتحدة، بمزيد من الفعالية لتحقيق تلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للترتيب المتفق عليه لهذه الجلسة، أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضا البلدان الموافق على طلبات انضمامها إلى الاتحاد وهي، إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، والبلدان المنتسبة بلغاريا، وتركيا، ورومانيا.

سيدي الرئيس، أرجو قبول تهنئتي الحارة على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة. إن السعي من أجل السلام هدف ثابت – وإن كان بعيد المنال في أحيان كثيرة، والمجتمع الدولي يستثمر الجهد بصورة مستمرة في صياغة الوسائل ووضع الآليات لتحقيق سلام وأمن دائمين.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد أن المسؤولية الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، وأن للأمم المتحدة دورا مركزيا في عمليات بناء السلام، كيما يتحقق الاستقرار والشرعية في بناء الدولة بعد الصراع، باستغلال قدراتها وخبراتها الفريدة. إن عمليات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام كثيرا ما تكون مترابطة بشكل وثيق. ويتطلب ذلك الترابط اتباع نهج شامل بغية الحفاظ على ما تحقق من نتائج والحيلولة دون عودة الصراعات إلى الظهور.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن هذا السعي من أجل السلام يتطلب أيضا اتباع نهج شامل ومتضافر وحازم للتصدي للأسباب الجذرية للصراعات، بما في ذلك المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإنسانية التي كثيرا ما ترتبط بها. وفي ذلك الصدد، فإن بناء السلام على نحو فعال يتطلب اتخاذ إجراءات – طويلة الأجل وقصيرة الأجل على حد سواء – بهدف التصدي لمجالات مثل التنمية المستدامة والحكم السديد، والقضاء على الفقر وعدم المساواة، وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. كما أن إعادة التأهيل الاقتصادي وإعادة البناء، بصورة خاصة، يشكلان عنصرين هامين في التنمية طويلة الأجل لمجتمعات ما بعد الصراع وفي صون السلام الدائم؛ وتضطلع المساعدات الدولية بدور هام في ذلك الصدد أيضا.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن الاستراتيجية الشاملة لبناء السلام يجب أن تشارك فيها كل الأطراف الفاعلة ذات الصلة في تلك المجالات، وأن تراعى فيها الظروف الخاصة لكل حالة من حالات الصراع. ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن

للمنظمات غير الحكومية، والمجتمع الدولي دور هام ومكمِّل في توطيد السلام، وتشجيع المصالحة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. ونعتقد أن المؤسسات الديمقراطية القوية يمكن أن تساعد المجتمع على الحد من إمكانية العودة إلى العنف.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يعترف دائما بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الإقليمية في حالات ما بعد الصراع، ولا سيما من خلال بناء آليات مؤسسية تتصدى للصراعات بطريقة أكثر تنظيما وترابطا. كما أننا نؤيد بقوة تفاعلا وتعاونا وثيقين مع مجلس الأمن في مواجهة تلك المشاكل. ويتطلب هذا التعاون تقييما للاحتياجات وتبادل المعلومات والتنسيق. ونرحب باضطلاع الأمم المتحدة بدور نشط، لا سيما في مجالات تبادل المعلومات، وتعزيز الشفافية وتعبئة الدعم وتشجيع الاتصالات بين المتلقين والمانحين للمساعدة في مجالات مختلفة، مثل التدريب والمعدات والسوقيات.

ويضطلع الاتحاد الأوروبي – في سياق السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع – والدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية بدور نشط في دعم وتعزيز أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام في شتى أنحاء العالم. وتسهم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتقديم أفراد الشرطة المدنية والعسكرية، وتوفر – إلى جانب المفوضية الأوروبية– موظفي الدعم المالي والسوقي والفني والسياسي لمعظم عمليات السلام والوساطة في أفريقيا. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بجهود إدارة عمليات حفظ السلام للعمل بصورة وثيقة مع كل الأطراف الفاعلة ذات الصلة في أفريقيا على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، ولا سيما من أجل تعزيز قدرات البلدان المساهمة بقوات، وبناء القدرات للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على أهمية إدراج عناصر بناء السلام في ولايات عمليات حفظ السلام، كما في حالة الدور الوقائي الهام الذي تضطلع به الشرطة المدنية، وهي إحدى أولويات السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع في المجال المدني.

إن أولى عمليات المفوضية الأوروبية لإدارة الأزمات، وهي بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، قد بدأت في العمل في ١ كانون الثاني/يناير من هذا العام. وقد أُعِدَّت هذه البعثة وأُنشِئت باعتبارها متابعة لقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، التي كانت تتمركز في البوسنة خلال السنوات السبع الأخيرة، وتستهدف توطيد نجاح بعثة الأمم المتحدة في إصلاح الشرطة في البوسنة والهرسك وضمان استمرار إنجازات الأمم المتحدة مع الوقت.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى أن تطور الأمم المتحدة قدرات واستراتيجيات بناء السلام وتنفيذ البرامج لدعمها. ويتطلب ذلك تضامنا متزايدا، وإرادة سياسية مستمرة، وموارد كافية من جانب المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الختامية عن أعمال مجلس الأمن. وتمثل الجلسات بشأن هذا البند فرصة ممتازة للدول الأعضاء في المنظمة غير الممثلة في المجلس لتشارك بآرائها فيما يتعلق بعمل هذه الهيئة. وإن الابتكار الذي يتمثل في اقتراح موضوع للجلسة يبدو لي مبادرة مفيدة يمكن أن تضيف قيمة إلى ممارسة التفكير مليا التي ينبغي أن تتسم بها هذه الجلسات.

إن الموضوع الذي وقع عليه الاختيار ملائم جدا. واليوم، وقد ابتعدنا عن الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة مباشرة، عندما كان يراودنا جميعا الأمل في أن يستعيد مجلس الأمن وحدته ويصبح قادرا على ممارسة دور الريادة العالمية في تسوية الصراعات الدولية بمجرد أن يتم التغلب على العقبات الناجمة عن ثنائية القطبية. إنني أتكلم عن نظام عالمي قائم على أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

وتتسم الفترة الحالية بالشك وعدم الاستقرار، اللذين يؤديان إلى زيادة إمكانية نشوب صراعات، وبذلك يؤديان إلى زيادة حالات ما بعد الصراع التي قد تطالب فيها الأمم المتحدة بتأدية دورها. وحالات ما بعد الصراع، نظرا لطابعها الخاص، معقدة ويكون لها دوما آثار إنسانية مأساوية.

ومما يعد بالخير أيضا أن الحوار يدور في مجلس الأمن وفقا للولاية التي وضعها الميثاق له. وكما نعلم جميعا، فإن كفالة إيجاد تسوية ملائمة للقضايا التي تظل قائمة في نهاية الصراعات المسلحة، من قبيل تلك التي أشار إليها الأمين العام هذا الصباح، أمر ضروري لضمان بناء السلام على أسس راسخة. والحالة في تيمور - ليشتي، التي كانت موضوع جلسة مفتوحة للمجلس أول من أمس، مثال واضح جدا على ذلك. ويشار عادة إلى تيمور - ليشتي بأنها نجاح للأمم المتحدة. وتثبت حالة تيمور - ليشتي أن العمل المنسق على الصعيد المتعدد الأطراف يمكن أن يكون فعالا، وأن المجتمع الدولي قادر على العمل من خلال مجلس الأمن. ومع ذلك، يجب أن نسلم بأن الاهتمام ذاته من المجتمع الدولي سيكون مطلوبا أيضا في الحالة الجديدة.

ولا يقتصر دور الأمم المتحدة في فترات ما بعد الصراعات على العمل المنسق داخل المجلس. فالعديد من المهام ذات الصلة بعمليات تثبيت الاستقرار في فترات ما بعد الصراع ستطلب تهيئة ظروف مؤاتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا أمر يتخطى ولاية المجلس في صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك فمن المناسب للغاية أن يحضر هذه الجلسة الأمين العام ورئيسا الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن جهود ضمان تنسيق أفضل فيما بين أعمال الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، وأيضا فيما بين هيئات ومؤسسات أخرى، ليست جديدة. فحينما كانت البرازيل آخر مرة عضوا في مجلس الأمن، في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، عقد المجلس مناقشة مفتوحة مكرسة لموضوع صون السلم والأمن الدوليين وبناء السلام بعد الصراعات. وأبرزت تلك المناقشة الحاجة إلى التعاون الوثيق فيما بين هيئات منظومة الأمم المتحدة - ولا سيما تلك المنخرطة على نحو مباشر في بناء السلام بعد الصراعات - وإلى مواصلة الحوار وفقا لمسؤوليات كل منها. وفي العام الماضي، أدى ذلك النهج إلى إقامة آلية تنسيق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لصالح البلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات المسلحة، وكان الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو أول مظاهرها.

إن التنسيق مع المنظمات الإقليمية مسار آخر ينبغي استكشافه. وقد كان عقد جلسة في ١١ نيسان/أبريل من هذا العام مع منظمات إقليمية لمناقشة كيفية التصدي للتحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين مبادرة ينبغي التوسع فيها.

وفي عالم يتسم بعولمة آخذة في التوسع، يضفي طابع التحديات التي نواجهها اليوم المزيد من الصدق على فكرة أنه لا يمكننا أن نتطلع بصورة مشروعة إلى الترويج بمفردنا لعالم أكثر سلاما. ففي فترة التحول، من قبيل الفترة الحالية،

تزداد أهمية المؤسسات المتعددة الأطراف عما سبق. وبسبب الطابع السياسي والوضع القانوني لميثاق الأمم المتحدة، فهو يظل أنسب الأدوات لتهيئة مناخ من التعاون يفضي، بأكبر قدر ممكن، إلى منع الصراعات الدولية وإلى إيجاد حلول مترابطة لفترة ما بعد الصراعات.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على هذه المبادرة الجيدة جدا. فهذه الجلسة الختامية والدعوة التي وجهتموها إلى رئيسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للمشاركة فيها تستحقان الإشادة عن حق. وأود أيضا أن أقول إن وجود الأمين العام بين ظهرانينا يشير بحق إلى أهمية المواضيع التي نناقشها هذا الصباح.

إن الموضوع الذي ننظر فيه الآن له أهمية خاصة للمجتمع الدولي، نظرا لحالات ما بعد الصراع في أفريقيا وآسيا، ومؤخرا جدا في العراق. ولذلك فهو موضوع على قدر كبير من الأهمية، خاصة أنه يتعلق إلى حد كبير بوقتنا الراهن.

وقد يكون بلدي، أنغولا، العضو الوحيد في المجلس المعني تماما بحالة ما بعد الصراع. فنحن لنا علاقة عريقة ومهمة مع الأمم المتحدة، التي تواصل تأدية دور أساسي في الحالة الراهنة لما بعد الصراع.

وأدت المساعدة التي قدمها المجتمع المدني أثناء حالة الطوارئ الوطنية التي مرت بها أنغولا نتيجة للحرب إلى إنقاذ حياة ملايين الأنغوليين من الموت جوعا ومن المرض ومن أبشع ظروف البؤس. وقد كان لتضامن المجتمع الدولي، ولا سيما موقف مجلس الأمن، دور شديد الأهمية في إنهاء الحرب. ولحسن الطالع، وضعت الحرب أوزارها وتواجه أنغولا المستقبل بثقة، متأكدة من الدعم والمساعدة المتواصلين من الأمم المتحدة. ونحن نولي اهتماما إلى الخبرات التي نكتسبها في فترات ما بعد الصراع. ولذلك فإسهام هذه الجلسة مهم جدا لنا.

وقد تعهدت الحكومة الأنغولية باستكمال عملية السلام، ولا سيما في مجال إعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص المسرحين والمشردين داخليا واللاجئين، والترويج لسياسة التسامح من أجل تمهيد الطريق لإجراء انتخابات عامة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية.

ونحن نؤمن بأن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة عنصر حيوي في استكمال عملية السلام وفي الإعانة على عودة الجنود المسرحين، والأشخاص المشردين داخليا واللاجئين إلى أماكنهم الأصلية. وتلك العملية، التي هي الهدف الأهم للمرحلة الحالية لبرنامج الانتعاش الأنغولي، تتصل اتصالا مباشرا بإعادة التأهيل الطارئة وبإعادة تفعيل الخدمات الاجتماعية الأساسية والقدرات المحلية الضرورية للتصدي لأشد الاحتياجات إلحاحا للسكان الضعفاء في المناطق الأشد تضررا من الحرب.

وينخرط البنك الدولي في إعادة تعمير أنغولا بعد الصراع، ولا سيما عن طريق الموافقة على استراتيجية انتقالية للمساعدة دعما للبرنامج الحكومي لتسريح المقاتلين السابقين وإعادة توطين الأشخاص المشردين. وسيؤدي ذلك الدعم إلى إنعاش الاقتصاد الريفي ويوفر إسهاما دائما في تخفيض مستوى الفقر.

ويقوم البنك الدولي و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم المساعدة إلى الحكومة لبناء قدرها على تنسيق ودعم الأنشطة الإنسانية والإنمائية على السواء.

ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية

العالمي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمنظمة الدولية للهجرة، كلها مشتركة في وضع برامج معينة تشكل جزءا من عملية الانتقال نحو إعادة الاندماج وإعادة التأهيل والتعمير من أجل التنمية.

والعنصر الآخر المهم جدا في استراتيجية الحكم التي تشارك فيها منظومة الأمم المتحدة يتصل ببناء القدرة المؤسسية، ولا سيما إدارة الدولة، في مناطق ظلت سنين خارج نطاق السيطرة السياسية. وتعطى الأولوية للإدارة في مستوى البلديات التي يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم المساعدة فيها.

وإصلاحات الاقتصاد الكلي عنصر آخر في استراتيجية الفترة الانتقالية، وتجري حكومة أنغولا حاليا مفاوضات مع صندوق النقد الدولي بشأن إقامة الإطار المؤسسي المناسب. وينفذ البنك الدولي حاليا مشروعا يوفر المساعدة التقنية للإدارة الاقتصادية. ويهدف هذا المشروع إلى مساعدة الحكومة الأنغولية على زيادة الشفافية المالية في قطاع الدولة ورفع مستوى السياسة المتبعة والإطار المؤسسي القائم. ونتوقع أن يمثل هذا المشروع إسهاما حاسما في حفز الجماعة المانحة مرة أخرى على توفير الموارد اللازمة لتمكين منظومة الأمم المتحدة من الاضطلاع بالدور الأساسي في توطيد السلم وتنمية البلد.

إن أنغولا ملتزمة بالعمل مع الأمم المتحدة وجميع البلدان الراغبة في الإسهام في إنعاشها الاقتصادي والاجتماعي. والجماعة المانحة شريك أساسي للأمم المتحدة والحكومة الأنغولية في ذلك المسعى. وقد تم الاعتراف في حالات عديدة بالجهود المالية والبشرية التي استثمرتها الحكومة في المهمة الهائلة المتمثلة في إعادة بناء البلد، ونحن نتطلع إلى قيام الأمم المتحدة بدور أساسي في تحقيق هذه الأهداف.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن موضوع اليوم في غاية الأهمية. فإن لم يكن هناك نهج شامل لتسوية الصراعات لا أعتقد أنه يمكن الأمل في أي إمكانية لاستعادة السلم الدائم في البلدان الخارجة من أزمة. وقد دلت التجربة على أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام آخذة في التعقيد على نحو متزايد، وتشمل عددا متزايدا من عناصر بناء السلام. وفي هذا الصدد، يتسم التنسيق بين مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى بأهمية خاصة. وقد تطرق الكلام لهذه المسألة اليوم، ويسرنا أن نرحب برئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جلستنا.

ومع مشاركة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، يتطلب النهج الشامل ألا تكون هناك فجوة عند الانتقال من أحد جوانب تسوية الصراع إلى جانب آخر. ومن المهم أن يوفر مجلس الأمن الدعم السياسي لجهود بناء السلام في الحالات التي ينتقل فيها الدور الأساسي إلى الوكالات المتخصصة.

أريد أن أقول بضع كلمات عن الحالات المقترحة لمناقشتنا اليوم. من الأمثلة الصارخة أهمية اتباع نهج شامل حالات كوسوفو وصربيا والجبل الأسود. ففي هذه الحالات لا يوجد تعاون وثيق بين مختلف عناصر منظومة الأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا بين المنظمات الإقليمية التي تقدم إسهاما هاما في القضية ككل.

وثمة استنتاج آخر فيما يتصل بمسألة كوسوفو يتمثل في أن الأطراف في الصراع تتحمل مسؤولية معينة. ومن دواعي الأسف أن التغيرات الإيجابية التي تحققت في تسوية مشكلة كوسوفو تحققت أساسا بفضل جهود الوجود الدولي في ذلك الإقليم، بينما أعاقت هيئات الحكم الذاتي المؤقتة تلك الجهود في كثير من الأحيان، وأساءت استعمال السلطة

الموكلة إليـها، بـل حـاولت تقويـض قـرارات مجلـس الأمـن الأساسية، مثـل القـرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وهـذا درس هـام يجب أن نأخذه في الحسبان فيما يتعلق بالحالات الأخرى.

إن الأمور في أفغانستان أصبحت الآن معقدة، ولكن تلك الحالة تحرز تقدما تجاه التسوية. وهذا يعزى لحد كبير إلى أن التسوية تجري على أساس مبادئ اتفق عليها الأفغان أنفسهم، مع الدور التنسيقي، بل القيادي، الذي اضطلعت به الأمم المتحـدة. واعتمـد مجلـس الأمـن تلـك المبـادئ بالإجماع. ونعتقد أن هذه ضمانة للنجاح في نهاية المطاف في أفغانستان. وفي هذه المرحلة البالغة الأهمية، التي تفضي بنـا إلى اللويا جيرغا الدستورية وإجراء الانتخابـات العامـة، تصبـح وظائف الأمم المتحدة التنسيقية في أفغانسـتان أكثر أهميـة مـن أي وقت مضى.

وقد أسندت إلى بلدان المنطقة مسؤولية هامة، تشمل الامتثال لإعلان كابل المتعلق بعلاقات حسن الجوار، الذي أيده مجلس الأمن. ونعتقد أنه يمكن لمجلس الأمن أن يفكر في استعمال ذلك الأساس لإقامة نظام ضمانات شـاملة لعـدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان.

وتوضح الدروس المستفادة مـن تجربـة سـيراليون في مجال حفظ السلام مدى خطورة عدم الانتبـاه فيمـا يتعلـق بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بعد انتـهاء الصـراع. إذ شهدنا هناك تناقصا في اهتمام المانحين الدوليين بهذه المهام. ونحن نرى أن هذا يعني أن عملية ما بعد الصراع لم تكمل. وبالتالي أصبح هذا أحد أسباب طفح الصـراع إلى البلـدان الأفريقية المجاورة.

أخيرا، فيما يتعلق بتيمـور – ليشـتي وتجربـة حلـول التسوية المعقدة، من الضروري والمهم اعتماد نهج مرن، إلى جانب ردود الفعل السريعة والواضحة إزاء تغيرات الحالـة في البلد، الذي يمر بمرحلة ما بعد الصراع. وهذا في غاية الأهمية لنجـاح أنشـطة الأمـم المتحـدة في مرحلـة مـا بعـد تسـوية الصراع.

ختامـا، لا بـد مـن أخـذ جميـع هـذه الـدروس في الاعتبار، إلى حد ما، فيمـا يتعلـق بالتعمـير بعـد الحـرب في العراق. وقد ناشدنا الأمين العام بشأن هذا الموضوع اليوم، وذكر رئيس الجمعية العامة أيضا هـذه النقطـة، كمـا فعـل الكثير من المشاركين الآخرين في مناقشتنا. ونحن مقتنعون – وهنا نتفـق مـع الأمـين العـام – بأنـه يتعـين علينـا أن نحـدد بوضوح ماذا سيكون دور الأمم المتحدة ودور مجلس الأمن في جميع مراحل إعادة البناء بعد الصراع في العراق.

وقد أثار رئيس جمهورية روسيا فلاديمير بوتين نقطة خاصة متعلقة بهذه المسألة بـالأمس عقـب اجتماعـه برئيـس وزراء المملكة المتحدة طوني بلير. كما أثار الأمين العام هـذه النقطة اليوم. ونحن كما أكد رئيس روسيا لا نستبعد إمكانية تحقيق تسوية في العراق بدون مشاركة الأمم المتحدة. بل إن الحـرب تم شـنها في الواقـع بـدون إذن مـن الأمـم المتحـدة، ولكننا نشك في أن تتسم أي تسوية يتم التوصل إليـها دون مشاركة من الأمم المتحدة بالدوام أو الفعالية أو العدالة.

ونـرى، كمـا أشـار الرئيس الروسـي، أن نحـدد أولاً، وبما يتجاوز الخطوات التي تم اتخاذها بـالفعل، الإجراء الـذي يتعين اتخاذه لحل المشاكل الإنسانية التي يعاني منها العراق. وثانيـاً، يجـب أن نحدد كيفيـة تسـوية مسـألة أسـلحة الدمـار الشامل العراقية. وتعني هـذه المسألة الجميع، وترتبـط مباشـرة بالحالة الأمنية في المنطقة وبنظام عدم الانتشار، ولا سـبيل إلى إغفالهـا. وروسـيا مستعدة لأن تـؤدي دوراً نشـيطاً للغايـة في دعم أنشطة المفتشين في العراق. ويجب علينا في هـذا السـياق أن نتابع عمليات التفتيش ونختتمها في فترة ما بعد الحرب.

أمـا فيمـا يتعلـق بالمسـائل الإنسـانية، فنعـرب عـن استعدادنا في هـذه المرحلة المبكـرة لتخفيـف أو حـتى لتعليـق

بعض الجزاءات المرتبطة مباشرة وحصراً بالسلع الإنسانية. أما المكونات الأخرى لبرنامج النفط مقابل الغذاء فيمكن استئنافها بمراقبة الأمم المتحدة مع بقاء بعض الجزاءات سارية ما دام لم يتم إقامة سلطة شرعية في بغداد خلال هذه الفترة.

ونرى أنه ينبغي البدء في مناقشة جميع هذه المسائل في مجلس الأمن وأنه لا بد لنا من أن نقرر كيف نتوصل إلى اتفاق بشأنها. ونحن على استعداد لهذه المناقشات وكلما أسرعنا بالبدء فيها كان ذلك أفضل، وخاصة بالنسبة لشعب العراق.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): يسرني بداية أن أرحب بقراركم بعقد هذه الجلسة الختامية لموضوع في غاية الأهمية، بعد مضي فترة من الانقطاع في عقد مثل هذه الجلسة. وبالفعل نجد في هذه الجلسة فرصة جيدة لتقييم أعمال المجلس خلال الشهر الحالي.

وأود أن أرحب بمشاركة الأمين العام ورئيس الجمعية العامة، وأيضاً رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لما في ذلك من دلالة على أهمية التنسيق بين الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة بما يخدم مبادئ وأهداف الميثاق ومصالح الشعوب في العالم.

ويسعدني في الوقت نفسه أن أشيد بقيادتكم الحكيمة، سيدي الرئيس، لأعمال هذا المجلس خلال رئاستكم.

إن موضوع دور الأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع يحظى بأهمية متزايدة. ومما لا شك فيه أن الأمم المتحدة قد لعبت دوراً هاماً في مساعدة عدد من البلدان في الخروج من آثار صراعات مدمرة عصفت بها، وفي إعادة بناء هياكل ومؤسسات الدولة فيها. ومع ذلك فإننا نعتبر في الوقت نفسه أن دور المجتمع الدولي في التصدي للأسباب الجذرية للصراعات ومنع نشوبها يجب أن يستمر في كونه أولوية في أعمالنا، لأن من شأن ذلك أن يمنع تعرض الملايين من البشر للمعاناة التي قد يمكننا تلافيها مسبقاً. وهذا ينسجم مع المثل العربي القائل: "درهم وقاية خير من قنطار علاج". وهذا ما يؤكد أن إنفاق الموارد في إعادة إعمار ما دمرته الصراعات، يمكن أن يستثمر بشكل أفضل بكثير لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان، إذا تم العمل على تلافي نشوب الصراعات بشكل مسبق، والابتعاد عن المصالح الضيقة.

لقد انخرطت الأمم المتحدة في العديد من التجارب الناجحة في حالات بناء السلام بعد الصراع. وإن ثمار هذه الجهود بادية للعيان في حالات، على سبيل المثال لا الحصر، كما حدث في سيراليون، وإن كان هناك المزيد مما يتطلبه من الجهود، وكذلك تيمور - ليشتي وكوسوفو وأفغانستان وأنغولا والكونغو، والآن، أحدث مثال، العراق، الذي هو أحوج ما يكون حالياً لدور هام تلعبه الأمم المتحدة في مساعدة الشعب العراقي على إعادة إعمار العراق.

إن نجاح الأمم المتحدة في هذه الحالات يمكن أن يُعزى بشكل جلي إلى توافر الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي لمساعدة هذه المجتمعات في تنفيذ برامج بناء سلام طموحة، من قبيل برامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم، وإعادة توطين اللاجئين والنازحين، واستئناف الأنشطة الإنمائية، وإعادة بناء هياكل ومؤسسات الدولة فيها. إن مثل هذه البرامج الطموحة ما كان يمكن لها أن تتحقق ولو جزئياً من دون دعم دولي ضخم على الصعيدين السياسي والمالي، وتوفير المواد الضرورية لها.

وتأتي الآن المسألة العراقية، التي تحدث عنها اليوم الأمين العام بصورة مركزة في بيانه، والتي يجب أن يبرز فيها الدور الأهم لمنظمة الأمم المتحدة من أجل مساعدة الشعب

العراقي في الحفاظ على سيادته ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي، وتمكينه من انتخاب حكومته بكامل حريته، وإدارة كافة شؤونه، وإعادة العراق وهو البلد العريق عبر التاريخ، إلى المنبر الدولي.

وإني أؤيد التصور الذي قدمه الأمين العام في بيانه صباح اليوم عن دور الأمم المتحدة والدور الذي يجب أن يضطلع به مجلس الأمن والنداء الذي وجهه إلى مجلس الأمن من أجل تحقيق وحدته، بحيث أن التسوية في العراق لا يمكن أن تكون عادلة دون مشاركة الأمم المتحدة بصورة فعالة. لقد ساهمت الأمم المتحدة في تحقيق كثير من التقدم في إعادة بناء هياكل ومؤسسات الدولة، في أفغانستان وسيراليون وتيمور - ليشتي، إضافة إلى خطوات نقل المزيد من سلطات الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة إلى مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين في كوسوفو. وإن إنشاء إدارة عامة وإجراء جولتين من الانتخابات السلمية واستقلال تيمور - ليشتي هي بالفعل من النجاحات التي تسجل للأمم المتحدة في هذا المضمار وإن كان هناك شوط طويل يجب أن تسلكه لتحقيق المزيد من النجاحات، وذلك من خلال التنسيق بين كافة المنظمات والوكالات الدولية المعنية.

كما أن نتائج الانتخابات الأخيرة في سيراليون ومساعدة الدولة على إعادة بسط سلطتها رغم العقبات التي تعترض الطريق ما كانت لتثمر نتائجها الحالية من دون الإرادة السياسية الدولية والموارد المالية والبشرية الهائلة التي تم استثمارها هناك. ونحن نشعر بالارتياح إزاء التقدم المحرز في عملية وضع دستور جديد وفي الأعمال التحضيرية للانتخابات في أفغانستان والسير بأفغانستان نحو الاستقرار تنفيذا لبرنامج الانتقال السياسي الذي أرسى خطوطه العامة اتفاق بون. إلا أن من الأهمية بمكان أن تظل قيادة العملية السياسية والدستورية أفغانية تماما وأن يقرر الأفغان مصيرهم بأنفسهم وأن يتخذوا قراراهم المتعلقة بالمسائل السياسية وبمستقبل بلادهم بمحض إرادهم، وهو الأمر الذي أكده إعلان كابل. وبالمقابل فإن الحفاظ على هذه المنجزات هو رهن بالقدرة على مواجهة التحديات الماثلة.

في الختام، يتعين علينا التأكيد على أهمية احترام سيادة الدول الخارجة من الصراع وإيلاء الاعتبار اللازم لظروفها الوطنية وضرورة إشراك الشعب في تقرير مستقبله ومصيره ومواصلة تقديم كل مساعدة ممكنة من قبل الأمم المتحدة إلى هذه الدول للحفاظ على سيادها ووحدة أراضيها وشعبها واستقلالها السياسي. وبهذا الصدد، أود أن أذكِّر بالدور الإقليمي وهو الدور الذي أشار إليه السفير جيرمي غرينستوك وبالاهتمام الكبير بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي عقد المجلس جلسة خاصة لها.

وفي هذا الإطار نؤكد أن البيان الختامي الذي صدر عن اجتماع وزراء خارجية الدول المجاورة للعراق في الرياض وهو الاجتماع الثاني الذي سبقه اجتماع في اسطنبول قد تضمن اتفاقا واضحا من قبل كافة الدول المجاورة للعراق على أهمية الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي العراقية وضرورة تمكين الشعب العراقي من انتخاب حكومة شرعية بملء إرادته وحريته. وتضمن البيان مبادئ هامة أخرى تتطابق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أن هذا البيان يمكن أن يكون مرجعا لمشاورات المجلس لدى معالجته الوضع في العراق بعد الحرب في إطار التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية والدور الإقليمي للدول المجاورة للعراق وغيرها.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي هو ممثل جنوب أفريقيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ المكسيك على قيادها الممتازة لمجلس الأمن

خلال شهر نيسان/أبريل وعلى إجراء هذه المناقشة في هذا الوقت المناسب. ويعتبر حضور رئيسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه المناقشة صباح اليوم اعترافا رائعا وسارا بأننا نحتاج إلى اشتراك جميع أجهزة الأمم المتحدة اشتراكا كاملا في حالات ما بعد الصراع.

ونحن نعيش في لحظة أخرى من لحظات تحديد الأمن الجماعي. وقد سعت الأمم المتحدة لأكثر من خمسين عاما للتوفيق بين مصالح الدول الكبرى دون تعريض مصالح الدول الأضعف للخطر. بيد أن هذا التوازن الدقيق بين مصالح الدول قد تعرض للاضطراب في الأسابيع الأخيرة، فكشف بذلك عن عدم المساواة بين الدول ذات السيادة وأفضى إلى المزيد من الشعور بانعدام الأمن لدى جميع الدول. وقد حان الوقت لكي يشارك أعضاء الأمم المتحدة برمتهم بكل نشاط في الرد على اختلال التوازن في معالجة المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين. ونعتقد بأن هذه المناقشة ينبغي أن تجري في جميع أجهزة الأمم المتحدة وأن تتصدى على نحو عاجل لبحث كيفية تأكيد النظام المتعدد الأطراف الذي يستند إلى القانون والذي يقوم عليه أمننا الجماعي.

وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور حيوي وأساسي في حالات ما بعد الصراع. فهي المنظمة الوحيدة التي بوسعها أن تضفي الشرعية والمصداقية على الترتيبات الانتقالية. وما فتئت الأمم المتحدة تقوم على مر السنين بوضع القواعد والمبادئ اللازمة لكفالة التوصل إلى حلول شاملة ومتعددة الأطراف لمعالجة الحالات المعقدة لما بعد الصراع. ومن هذه المبادئ احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الإقليمية في مساعدة جهود بناء السلام.

وكما قال الأمين العام خلال المناقشة التفاعلية مع المنظمات الإقليمية في وقت سابق من هذا الشهر.

”لقد بنت منظمتنا – مع كل أوجه عدم كمالها، سواء كانت حقيقية أو متصورة – خبرة فريدة من نوعها في التعامل مع طائفة من الأزمات، بتقديم الغوث الإنساني إلى الملايين من المحتاجين، ومساعدة الشعوب على إعادة بناء بلدالها من أنقاض صراعات مسلحة، وتعزيز حقوق الإنسان وحكم القانون، والمشاركة في الكثير من الأنشطة الأخرى التي أصبح ينظر إليها كأجزاء أساسية من صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام“. (S/PV.4739، الصفحة ٥)

وترى جنوب أفريقيا أن الأمين العام وموظفيه، بعملهم بموجب ولاية تأذن بها الأمم المتحدة، لديهم المصداقية السياسية والمهارات والموضوعية المطلوبة لتهيئة بيئة مواتية يمكن أن يحصل فيها بناء السلام وإعادة الإعمار فيما بعد الصراع.

وقد اتخذ مجلس الأمن باستمرار الموقف المبدئي بألا تنتهي مسؤولياته بانتهاء أعمال القتال في أي بلد بعينه. واعتمد أعضاء المجلس رؤية متكاملة للأمن تأخذ في الاعتبار قضايا التنمية وإعادة الإعمار. وبالإضافة إلى ذلك بقي مجلس الأمن منفتحا لإنشاء علاقة عمل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات المالية الدولية من قبيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ونعتقد أن مجلس الأمن بفعله هذه الأشياء قد أسهم بصورة إيجابية في جهود بناء السلام وإعادة الإعمار، ونحن نأمل أن يستمر هذا. إن مجلس الأمن محوري لنجاح الاستقرار والانتقال في فترة ما بعد الصراع. ومع ذلك، نأمل عندما ينظر مجلس الأمن في الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع أن يشرك بنشاط الشركاء الإقليميين وأن يدمج آراءهم، التي قد تكون جوهرية لفترة ما بعد الصراع.

ومن رأي جنوب أفريقيا أن الأمم المتحدة، جماعيا، أكبر من مجموع أجزائها. وليس هناك شك في أنها حققت نجاحا كبيرا؛ كما كان لهما نصيبها من الإحقاقات. غير أنها ما زالت أكثر الأدوات الملائمة لضمان تهيئة بيئة مواتية في أماكن الصراعات والمعاناة، بيئة يمكن فيها للأشخاص أن يصوغوا المستقبل الخاص بها ويقرروا مصيرهم بأنفسهم.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هرغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي، على أخذ زمام المبادرة بعقد هذه الجلسة الختامية، التي تركز على الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع، إن الموضوع الذي اخترتموه موات وملائم على حد السواء - موات بسبب تزايد عدد حالات ما بعد الصراع التي تعين على المجتمع الدولي تناولها منذ نهاية الحرب الباردة، وملائم بسبب أن حالات ما بعد الصراع تتطلب من المجتمع الدولي نفس الاهتمام، إن لم يكن أكثر، مما تتطلبه حالات الصراع نفسها.

ثمة عدد من المهام الهامة بصورة كبيرة لا بد من القيام بها في حالات ما بعد الصراع بغية معالجة الاحتياجات الإنسانية وكفالة السلام والاستقرار. وتشمل هذه الاستجابة للاحتياجات العاجلة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا وتشجيع إعادة توطينهم؛ وإعادة الأمن الداخلي؛ ونزع سلاح المقاتلين السابقين وجمع أسلحتهم النارية؛ ونزع الألغام؛ وإعادة الخدمات الأساسية، من قبيل الرعاية الصحية والتعليم الأولي؛ وإعادة إعمار البنية التحتية الأساسية؛ وتقرير حكم جديد وفعال؛ وتشجيع المصالحة بين الجماعات التي كان يقاتل بعضا ببعضها. ويمكنني أن أستمر في تعديد هذه الاحتياجات، لكن من المهم التأكيد هنا على أن الاستجابة الملتزمة من المجتمع الدولي لهذه القضايا أمر لا غنى عنه. ويمكن أن يسفر عدم استجابتنا لها بفعالية وبالصورة المناسبة عن استئناف الصراع.

وما فتئت اليابان منذ بعض الوقت تشدد على مفهوم الأمن البشري في الأمم المتحدة. ومع تقدم العولمة، يصبح من العسير بصورة متزايدة حماية أرواح ومعيشة وكرامة الأشخاص في الإطار التقليدي لأمن الدولة وحده. وهذا صحيح بصورة خاصة في حالة ما يسمى بالدولة الفاشلة أو الدولة المفلسة. وفي حالات ما بعد الصراع كثيرا ما تضرر بصورة قاسية إطار الدولة واختلت وظيفته. وفي مثل هذه الحالات بالتحديد مطلوب اتخاذ التدابير المناسبة للأمن البشري. ولعل المجلس يذكر أنه، نتيجة للمبادرة التي اتخذها بلدي خلال مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٠، أنشئت لجنة الأمن البشري. وستقدم اللجنة التي يرأسها بالمشاركة السيدة ساداكو أوغاتا والأستاذ أمارتياسين، تقريرها النهائي للأمين العام، كوفي عنان، وستنشره في ١ أيار/مايو. وفي اجتماع نظمته أكاديمية السلام الدولية في وقت مبكر من هذا الأسبوع بغية إطلاع الأطراف المهتمة بمحتويات ذلك التقرير، علمت أنه يشدد على مهمة حماية وتمكين الأشخاص في حالات ما بعد الصراع بوصفها إحدى أهم المهام التي يتعين التعامل معها من منظور الأمن البشري.

وأود أن أدلي بثلاثة تعليقات موجزة بشأن دور الأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع. أولا، لدى منظومة الأمم المتحدة تجربة واسعة في التعامل مع حالات ما بعد الصراع - تجربة طورت من خلالها القدرات على الاستجابة للاحتياجات المحددة لكل حالة من حالات ما بعد الصراع وبالتالي قدراتها على الإسهام في توطيد السلام. لكن هذا، بالطبع لا يعني أن الأمم المتحدة لا تواجهها تحديات خطيرة. فعلى سبيل المثال، ينتمي المسؤولون عن المساعدة الإنسانية والقائمون بأنشطة إعادة الإعمار والتنمية في منظومة الأمم

المتحدة إلى هيئات منفصلة. ونتيجة لذلك، لم يكن التنسيق بين مهامهم كافيا دائما. والواقع أننا شهدنا عددا من الحالات نشأت فيها ثغرات بين توفير المساعدة الإنسانية وتوفير المساعدة لإعادة الإعمار والتنمية. ولا بد أن ندرك أن كلا النوعين من المساعدة لا غنى عنهما للأشخاص في حالات ما بعد الصراع. وبقدر ما يعنيهم، لا يوجد مبرر للتخطيط لهذين النوعين من المساعدة وتنفيذهما وفقا لسياسات وجداول زمنية منفصلة. وترى اليابان أن من الجوهري للأمم المتحدة أن تنظر في كيفية تنفيذ الإيصال السلس والمتماسك للمساعدة، من المرحلة الإنسانية إلى مرحلة إعادة الإعمار والتنمية.

ثانيا، للأمم المتحدة مسؤولية كبيرة في استمرار اهتمام المجتمع بحالة ما بعد الصراع والتزامه بها إلى أن يتوطد السلام وتستقر الحالة. وقد يكون من المحتوم أن يتحول اهتمام المجتمع الدولي إلى صراع نشب حديثا وفي منطقة مختلفة. ولكن، حالما تتكفل الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، بمعالجة مشاكل أية حالة من حالات ما بعد الصراع، فيجب عليها أن تواصل بذل جهد مطرد لضمان تعاون واهتمام المجتمع الدولي إلى أن يعاد السلام بصورة تامة لا رجعة فيها.

ثالثا، إن الأمم المتحدة، التي تتألف من ١٩١ دولة عضوا، هي المنظمة العالمية الحقيقية الوحيدة في العالم اليوم. وحالما تتخذ قرارا بأن تشارك بنشاط في أي حالة لفترة ما بعد الصراع، فيجب النظر إلى ذلك القرار على أنه يعبر عن إرادة المجتمع الدولي برمته. هذا القرار، والوجود اللاحق للأمم المتحدة في أية حالة من حالات ما بعد الصراع، يمكن أن يكونا فعالين جدا في تعزيز المصالحة بين الأطراف في الصراع السابق وفي توفير أساس سليم للأطراف تعمل عليه معا لبناء الدولة. إن الأمم المتحدة قادرة أيضا على أن توفر للدول الأعضاء التي ترغب في تقديم المساعدة في حالات ما بعد الصراع الشرعية لفعل ذلك. وينبغي ألا ننسى أنه في البلدان الخارجة من الصراعات - من أفغانستان إلى سيراليون، ومن تيمور - ليشتي إلى كوسوفو - فضلا عن بلدان مثل العراق، الذي يخرج من شبح طاغية قاس، ستتعزز المساعدة الدولية كثيرا من خلال المشاركة النشيطة للأمم المتحدة.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة. وأرحب باشتراك الأمين العام ورئيسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مناقشة اليوم، وأشكرهم على بياناتهم الهامة.

تشمل حالات ما بعد الصراع أكثر من مجرد المصالحة الوطنية، والمساعدات الإنسانية، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، وإعادة التعمير الوطني. فهي تشمل أيضا العلاقات مع البلدان المجاورة واستقرار الوضع في المناطق المعنية. وإن كانت الأمم المتحدة تستطيع القيام بدورها في حالات ما بعد الصراع أم لا أمر يعتمد بشكل رئيسي على الإرادة السياسية لأطراف الصراع والتزامها الراسخ باتفاقات السلام. هذان هما الشرطان المطلوبان لكي تقوم الأمم المتحدة بدورها. والدعم الثابت من الأمم المتحدة، سياسياً وعلى صعيد الموارد معا، هو ضمان هام لصون الاستقرار وتشجيع التنمية الاقتصادية بعد الصراعات. وينطبق ذلك بصفة خاصة على المناطق المتخلفة اقتصاديا، وعلى أفريقيا بصفة خاصة.

علاوة على ذلك، ينبغي أن تضع الأمم المتحدة استراتيجية شاملة لتعزيز تنسيقها وتعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة؛ ولا يمكننا تحقيق النتائج المرجوة إلا بهذه الطريقة. ويجب أيضا الإشارة إلى أن حالات الصراع حول العالم تتباين. ومن الصعب أن

تكون النُــهُج ذات النمـط الموحـد فعالـة؛ بـل ينبغـي للأمـم المتحدة أن تضع نهجا مصمما وفقا للغاية من خلال المراعاة الكاملة لخصوصيـات القضايـا المعنيـة وإيـلاء الاهتمـام لآراء البلدان المعنية وأطراف الصراع.

وفي الوقت الراهن، يراقب المجتمع الدولي عن كثب ترتيبات ما بعد الصراع للعراق وإعادة بنائه، خاصة الطريقة التي ستؤدي الأمم المتحدة دورها بها. ومثلنا في ذلك مثل بلدان أخرى عديدة، نعتقد أنه نظـرا لاتخـاذ مجلس الأمـن سلسلة من القرارات بشأن عمليات التفتيش على الأسلحة، والجزاءات، وبرنامج النفط مقابل الغذاء فيما يتعلق بـالعراق، ستتطلب إدارة تلك الأمور في عراق ما بعد الصراع مشاركة المجلس وقراراته. فسوف تمكننـا مشـاركة الأمـم المتحـدة في إدارة وإعادة بناء عراق ما بعد الصـراع مـن تعبئـة المجتمـع الدولي لتقديم مختلف أشكال الدعـم والتعاون الضرورية جدا للعراق، وهو ما يتطلب إعادة البناء في كل مجال.

وترحب الصين بأي برنامج يخدم مصالح الشعب العراقـي ويشـجع اسـتعادة السـلم والاسـتقرار في العـراق والمنطقة بأسرها. ونحن واثقـون مـن أنـه بالمرونـة والواقعيـة والنهج البناء سنتمكن من إيجاد أرضية مشتركة وإدراك أنه لا ينبغـي للأمـم المتحـدة، وخاصـة مجلـس الأمـن، القيـام بأدوارهما فحسب، بل وأنهما يستطيعان القيام بذلك أيضا.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلـم بالفرنسـية): نظـرا لأن ممثل اليونان قد أدلى ببيان في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي، وهـو البيـان الـذي يؤيـده بلـدي - بوصفـه بلـدا منتسبا للاتحـاد الأوروبي - ستكون ملاحظاتي موجزة جدا، حسبما تمنيتم، سيدي الرئيس.

أستهل كلامـي بـالترحيب برئيـس الجمعيـة العامـة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. إن وجودهمـا يـدل على الحاجة إلى تنسيق أفضل لعمل مجلس الأمن مع أعمال الأجهزة الرئيسية الأخرى في المنظمة، نظرا لأن إدارة حالات ما بعد الصراع تتطلب نهجا متكاملا لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، وذلك علـى ضـوء التعقيـد المتزايد للحـالات الـتي نواجهها.

سيدي الرئيس، لقد طلبتم أن نركز تعليقاتنا علـى أربع حالات محددة من حالات ما بعد الصراع ما فتئت على جـدول أعمـال المجلـس منـذ بعـض الوقـت - أفغانسـتان وتيمـور - ليشـتي وسـيراليون وكوسـوفو - وأرى أنكـم مصيبون في ذلك. فتلك الحالات هي أربع قصص نجاح في إدارة حـالات مـا بعـد الصراع، وأعتقـد أن الوقـت مناسـب للنظر في أسباب ذلك النجاح، بدون إنكار وجود مشكلات وإخفاقات هنا وهناك. ولكني أؤمن بأننا نتفق جميعا على أن تلك هي أربع قصص نجاح.

وإني ممتن جدا للأمين العام على بيانه، ليس بسبب تحليله المتعمق لحالات ما بعد الصراع ودور الأمم المتحـدة فحسب، ولكن أيضا بسبب صراحة تعليقاتـه ووضوحـها. ومن الواضح أن مناقشتنا اليوم تدور في إطار الحالة في العراق والدور المحتمل للأمم المتحدة في إدارة حالة ما بعد الصراع هذه. إن الحالة في العراق جزء من خلفيـة مناقشـتنا اليـوم، وأصاب الأمين العام بالتكلم عنها.

وأعتقد أن مهمة مجلس الأمن تتمثل في تحديد مدى قـدرة أعمالـه في العـراق علـى الاسـتفادة مـن العـبر الـتي نستخلصها من الحالات الأربع التي أشرت إليها من فوري. فما هـي أسـباب النجـاح النسـبي - وحـتى المطلـق - للأمـم المتحدة في تلك الحالات الأربع، رغـم اختلافاتها، مثلما قـال الأمين العام؟

أولا وقبل كل شيء، السبب في ذلك أن الشعوب المعنية ومعها المجتمع الدولي تنظر إلى الأمم المتحدة بوصفها مصـدرا رئيسـيا للشـرعية والعدالـة. وهـذه حقيقـة أساسـية

لا يمكن أن نتجاهلها. وفي الوقت ذاته، إذا ألقى المرء نظرة متمعنة على أفغانستان وتيمور - ليشتي وسيراليون وكوسوفو، يتضح له أن طبيعة إجراءات الأمم المتحدة في تلك الحالات الأربع تعزز مصداقية المنظمة إلى حد ما. وأود أن استرعي الانتباه خاصة إلى الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة دفاعا عن المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في تلك الحالات الأربع وغيرها. وأتقدم بشكر خاص إلى رئيس الجمعية العامة على ذكره لذلك البعد من أعمال الأمم المتحدة. وأرى أن السيد كافان، وهو مدافع عريق عن حقوق الإنسان، مؤهل تماما للتكلم عن هذا البعد.

ولا يمكن المبالغة في الأهمية التي توليها الأمم المتحدة لهذا الجانب من أنشطتها. وأرى أن أحد القواسم المشتركة التي تنشأ عن أعمال الأمم المتحدة هو معرفة كيفية إدارة الإرث الاستبدادي والسلبي جدا لحالات ما بعد الصراع الناشئة عن الماضي القريب لهذه البلدان، التي كانت في أغلب الأحيان محل انتهاكات كبيرة وطويلة الأجل لحقوق الإنسان. وأعتقد أن الأمم المتحدة قد اتخذت موقف الرفض القاطع لثقافة الإفلات من العقاب. ولكي تتمكن تلك المجتمعات من بناء مستقبلها ومؤسساها على أسس سليمة، لا يجوز حجب البحث عن الحقيقة بدافع الحرص على الاستقرار والهدوء.

وهناك سبب آخر بالغ الأهمية لنجاح المنظمة في تلك الحالات، يتمثل في نجاح مجلس الأمن، والأمم المتحدة بوجه عام، في التكيُّف مع الأوضاع في الميدان. ومن الواضح أن تلك حالات أربع متباينة، لكن مجلس الأمن قد استنبط ولاية عمليات حفظ السلام لكل من هذه الحالات بالطريقة التي تضمن مصالح مراعاة الأطراف المؤثرة الرئيسية في الميدان. ولذا، كان التعاون مع الأطراف الإقليمية أساسيا. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى حالة كوسوفو، حيث كان التعاون مع منظمات مثل منظمة حلف شمال الأطلسي حاسما في نجاح بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

لقد كان التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتحلي بالمرونة والواقعية، هما أهم مقومات ذلك النجاح. ومرة أخرى، فإنني أتفق تماما مع الأمين العام بأن هذه المبادئ ينبغي أن ترشدنا في خياراتنا فيما يتعلق بالحالة في العراق.

وأود أن أشكر الرئيس مرة أخرى على اختياره هذا الموضوع لمناقشتنا اليوم، والذي أعتقد أنه سيسمح لنا بإجراء نقاش صريح وتفاعلي.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أحييكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الختامية الهامة.

لا خلاف على أن الأمم المتحدة تضطلع بمسؤولية رئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي أداء تلك المسؤولية، فإن الأمم المتحدة مجهزة، بموجب الميثاق، بتشكيلة واسعة النطاق من السبل - بما في ذلك التسوية السلمية للصراعات، وصنع السلام، وحفظ السلام - للتصدي لحالات صراع فعلي أو محتمل. وفي بعض الأحيان، تتجاوز مسؤولية الأمم المتحدة مجرد صنع السلام وحفظ السلام التقليديين، إلى كفالة استدامة السلام الذي يبزغ بعد انتهاء الصراع بحيث لا يرتد على أعقابه.

وفي الآونة الأخيرة، لم يكن التحدي في كثير من حالات الصراع يتمثل في مجرد كفالة السلام، بل وفي جعله يدوم أيضا. ولهذا السبب، ما فتئت الأمم المتحدة تشدد على بناء السلام في حالات ما بعد الصراع، سواء من خلال دفع مسيرة السلام قدما إلى خاتمتها المنطقية، أو بضمان إعادة البناء الاجتماعي- الاقتصادي والمؤسسي في البلدان التي مزقتها الحرب. وإن الكثير من المسائل الأكثر حيوية التي

يتضمنها جدول أعمال المجلس حاليا ينطوي على عناصر قوية لما بعد الصراع شديدة الارتباط بالجهود الجارية لحفظ السلام وصنع السلام، خصوصا في تيمور - ليشتي وكوسوفو وسيراليون وأفغانستان.

وتعد أفغانستان من أبرز الأمثلة الدالة على أهمية بناء السلام ما بعد الصراع، حيث لا يزال إقرار السلام يشكل تحديا كبيرا للأمم المتحدة، وخصوصا لمجلس الأمن. ولأن باكستان جار مباشر لأفغانستان، فإن استعادة السلام والاستقرار في ذلك البلد أمر ذو أهمية قصوى بالنسبة لبلادي. فالنجاح في أفغانستان يقتضي من الأمم المتحدة أن تكفل لا مجرد وصول عملية السلام التي بدأت في بون إلى خاتمة ناجحة؛ بل عليها أيضا أن تحرص على أن تبقى مشاركة في إعادة البناء الاجتماعي - الاقتصادي لأفغانستان وإنعاشها في المدى القصير والمتوسط والطويل. وفي الوقت نفسه، لا بد من التصدي أيضا لموضوع الأمن الذي يمثل ركيزة هاتين العمليتين. وما لم يتم التصدي لكل هذه المسائل الثلاث بصورة متزامنة وشاملة، وإلى أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته في هذا الصدد، سيظل السلام في أفغانستان بعيد المنال.

أما الحالة الراهنة في العراق فهي تمثل تحديا مختلفا. وما فتئت باكستان تدعو إلى اتباع نهج يستلهم ضرورة اتخاذ إجراءات فورية لتحقيق الأمن وإعادة تأهيل العراق وشعبه. فبعد سنوات من الحرب والموت والدمار، لا بد للمجتمع الدولي أن يساعد على تضميد جراح الشعب العراقي وعلى دفع عملية بناء السلام قدما. وإن مشاركة المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة ستكون أفضل ضمان لاحترام الحقوق العراقية وإعادة تعمير ذلك البلد بصورة ذات مصداقية، وإعادة الاستقرار الدائم إلى ربوعه. وذلك سيعزز ثقة المجتمع الدولي في النظام الدولي الذي أنشئ للتكفل بالمحتاجين والمنكوبين.

وقد أصبح بناء السلام بعد الصراع عنصرا هاما أيضا في بعثات الأمم المتحدة الحالية لحفظ السلام في مناطق الصراعات الداخلية. وتشارك باكستان في عدد من هذه البعثات. وفي تلك البعثات، وأيضا في عمليات حفظ سلام مماثلة سابقة، ساهمت قوات باكستانية في مساعدة المجتمعات المحلية على تجاوز صدمة الصراع. ففي سيراليون، مثلا، قامت الوحدة الباكستانية بإصلاح أماكن العبادة والمدارس والمستشفيات والطرق. كما أقامت مراكز رياضية ومجتمعية وترفيهية إلى جانب إنشاء مرافق طبية. وهذه هي بعض الخطوات التي يمكن أن يقوم بها حفظة السلام من باكستان، ولكن، ما من شك في أن الآخرين أيضا قاموا في حدود إمكاناتهم وفي إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالمساعدة على استعادة الأوضاع الطبيعية في المجتمعات المحلية التي مزقتها الصراعات. إن تعافي المجتمع جزء لا يتجزأ من استعادة السلام واستدامته في مثل هذه الحالات.

والسؤال الذي كثيرا ما يُطرح هو أين تبدأ مشاركة الأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع وأين يجب أن تنتهي. في الماضي، شهدنا كيف أدى انسحاب الأمم المتحدة في وقت سابق لأوانه من منطقة صراع إلى نتائج مدمرة. فالأمم المتحدة والدول الأعضاء لا بد أن تتوفر لديها الإرادة السياسية والمالية لإدامة جهود السلام حالما تبدأ، بغض النظر عما إذا كنا بصدد حالة ما بعد صراع أو في سياق منع نشوب صراع. فلا يمكن بناء السلام بدون قيام الأمم المتحدة بجهد فعال ومتواصل. لذا، فمن واجب الأمم المتحدة أن تتصدى لكل نزاع أو صراع دون أي انتقائية. وحالما يبدأ صنع السلام، لا بد من أن يصل إلى خاتمته المنطقية.

وفي منطقتنا يوجد مثال تقليدي، هو الحالة في جامو وكشمير. ففي هذا المثال تجتمع حالة ما بعد الصراع الذي تخللته ثلاث حروب، وكذلك حالة، إن لم يتم التصدي لها، قد تؤدي إلى صراع آخر ينطوي على أبعاد مدمرة محتملة.

ومن واجب الأمم المتحدة أن تضمن إحلال السلام في تلك المنطقة من خلال تمكين شعب جامو وكشمير من ممارسة حقه في تقرير مصيره وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

سأختتم بياني باقتباس قديم: ”أي سلام مبني على التفريط في المبادئ ليس سلاما على الإطلاق“.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل جورجيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أداميا (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتنان وفدي لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن، حيث أنها توفر لنا مشاركة عريضة للدول من المجموعات الإقليمية في مناقشة هذه القضية المهمة للمجتمع الدولي بأسره.

إن تجربة الأمم المتحدة ذاتها شهادة على أن دور المنظمة في حالات ما بعد الصراع يتحدد ويتهيكل في معظم الحالات على أساس نطاق وطابع انخراطها في كل مرحلة من مراحل تسوية الصراع. وأود أن أضيف أن مدى هذا الانخراط في تسوية الصراع يصبح علامة مرجعية يقاس عليها نجاح أو فشل دور الأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع. وتجدر الإشارة إلى أن ميثاق الأمم المتحدة يذكر أن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة ترتبط بالتوقيت والفعالية.

وحينما لا تتوفر هذه الظروف، وحينما لا تحترم قرارات الأمم المتحدة بسبب عدم توفر الإرادة أو أحيانا بسبب بعض المصالح الخاصة التي يتم تحديدها على نحو ضيق، تكون هناك دائما تكاليف بشرية وسياسية وأمنية يجب تسديدها. وهذا السبب المفعم يجعل تدخل أي دولة أو مجموعة من الدول حتميا بغية صون السلم والأمن الدوليين، كما كان الحال في العراق. وأود أن أضيف أن هذه الدول لديها أسباب أخلاقية وسياسية وحتى قانونية لفعل ذلك.

وآمل أن يكون هذا الدرس هو الدرس الرئيسي الذي تعلمه المجتمع الدولي في العراق ولكنه لم يتعلمه بعد في عملية تسوية الصراع في منطقة من بلدي - أبخازيا. ولذلك فالتحدي الأكبر الذي تواجهه الأمم المتحدة قديم ألا وهو، كيفية وضع وتنفيذ طريقة عمل فعالة في حل الصراعات وحالات ما بعد الصراع على حد سواء.

والأمم المتحدة لها دور مهم تؤديه هنا نظرا لخبرتها ومعرفتها الفريدتين في القيام بمجموعة واسعة من مهام بناء السلام. والأمم المتحدة مهيأة تماما لكي تؤدي هذا الدور، حيث أنها قادرة على تحقيق التعاون المطلوب عبر الحدود المؤسسية وفيما بين المنظمات والدول بغية إيجاد حلول دائمة للحالات المعقدة.

ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة يجب أن تواصل بذل جهود مستدامة لبناء السلام في أفغانستان وسيراليون ولا سيما للتصدي للمسائل الملحة للأمن والاستقرار من خلال ترسيخ وزيادة قدرات الجيش المحلي وقوات الشرطة المحلية. وبالمثل، تتطلب إعادة تعمير العراق أن تؤدي الأمم المتحدة دورا حيويا عن طريق استخدام مواردها ومعرفتها لتحقيق ذلك الهدف.

ونحن نرى أنه يمكن للأمم المتحدة أن تستفيد بقدر كبير لو أمكنها أن تضع أنماطا جاهزة للتنفيذ من واقع خبرتها في الانخراط في حالات ما بعد الصراع، لكي تستخدمها في تحديد النهج التي تستخدمها في المستقبل.

ويضطلع مجلس الأمن بمسؤولية رئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك حالات ما بعد الصراع. وبذلك، فمن المهم أن يلزم المجلس نفسه بضمان أن تفصل ولاياته على أفضل نحو لتلبية الاحتياجات المحددة لحالات ما بعد الصراع، وأن تنفذ تنفيذا كاملا.

ويمكن أن تصبح معالجة مجلس الأمن لإعادة تعمير العراق في مرحلة ما بعد الحرب اختبارا لالتزاماتنا. ومحاولة التلاعب بالنواحي التقنية للقرارات التي اتخذت سابقا من أجل منع المجلس من رفع الجزاءات بغية تمهيد السبيل لإطلاق عملية إعادة التعمير في العراق أمر غير مقبول ويجب تفاديه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر): إن موضوع ”دور الأمم المتحدة في مواقف ما بعد مرحلة التراعات“ يكتسب أهمية متنامية في ضوء ما شهدته ساحة التراعات الدولية من متغيرات ألقت على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية يتعين علينا جميعا تحملها بجدية وحشد الإرادة السياسية اللازمة في هذا الصدد. إن دور الأمم المتحدة في بناء وحفظ السلام في المراحل المختلفة لتسوية التراعات ثابت وتتزايد أهميته، ولا سيما مع ما سجلته الأمم المتحدة من نجاح في أنغولا وموزامبيق، وما أظهرته حتى الآن من قدرات على التعامل مع مواقف دقيقة وصعبة في كوسوفو وتيمور - ليشتي وسيراليون. ومع ذلك فإن هذا الدور اختلف في حالة كل صراع، واختلف أسلوب عمل الأمم المتحدة تبعا للولاية التي منحها إياها مجلس الأمن. كما أثبتت التجربة في الميدان أن الأمم المتحدة نجحت إلى حد بعيد في تطوير خبراتها وقدراتها على التخطيط والتنفيذ وقيادة بعثات حفظ السلام وفقا لولايات متفاوتة في طبيعتها وحجمها. كما نجحت إلى حد ملموس في بناء جسور من المشاركة والتواصل مع المنظمات والقوى الإقليمية في محيط الصراعات.

وبالرغم مما يمكن أن نسجله اليوم من اعتراف بالكثير من الإيجابيات التي خرجت بها تجربة الأمم المتحدة في العديد من مناطق الصراعات، إلا أننا يجب ألا نغفل أن هناك العديد من التحديات التي ما زالت تواجه الأمم المتحدة في مساعيها، ولا سيما تلك المتمثلة في ضعف التزام بعض الدول المانحة بتعهداتها في عملية بناء السلام في الدول الخارجة من التراعات، واستمرار عدم توازي إيقاع إنجازات الأمم المتحدة في المجالين الأمني والسياسي مع إيقاع إقامة البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية في الدول المعنية، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ برامج بناء القدرات المؤسسية ونزع الأسلحة وتسريح وإعادة إدماج المسلحين في المجتمع المدني وإزالة الألغام ومحاكمة جرائم الحرب. ومما لا شك فيه أن السلام لا يتجزأ وأن الجانبين الأمني والسياسي، مع أهميتيهما وضرورتيهما، لا يغنيان عن إطار شامل لبناء السلام، ومناخ اجتماعي واقتصادي صحي ينمو فيه هذا السلام ويستمر.

وفي إطار بحث دور الأمم المتحدة في مواقف ما بعد التراعات، لا شك أن المسألة العراقية، بكل تطوراتها، ومنذ اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وربما قبل ذلك، قد شكلت، وما زالت تشكل، تحديا كبيرا لفكرة فاعلية التنظيم الدولي المعاصر المتمثل في الأمم المتحدة، تحديا هدد، وما زال يهدد، بأن يعصف بمبادئ الميثاق وقواعده الحاكمة.

كما أن تحديات مستقبل ”عراق ما بعد الحرب“ لا تقل في أهميتها وخطورتها عما تعرض له العمل الجماعي الدولي خلال الحرب نفسها.

ولقد كشفت مواقف مجلس الأمن خلال الأيام الثلاثين الأخيرة عن الاستعداد الدولي للتعامل مع عراق ما بعد الحرب. ولم يفت المجلس، في تناوله للحالة العراقية في سياق القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣)، أن يشير في ديباجة هذا القرار إلى اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب ومسؤولية دولة الاحتلال عن تأمين جميع احتياجات السكان، إذا لم تتوافر في الأراضي المحتلة الإمكانيات المطلوبة للاستجابة لتلك الاحتياجات، وهي قضية توليها مصر اهتمامها الكبير.

لقد حذرت مصر من مخاطر حرب غير متكافئة، ولم يستمع أحد إلى التحذيرات والنصائح، ووقعت هذه الحرب المدمرة. واليوم نطالب بمراعاة عدد من الاعتبارات الأساسية لتجنيب منطقة الشرق الأوسط المزيد من المخاطر، وهي كما يلي:

أولا، ضرورة إسراع ”قوّتي التحالف“ والاحتلال اللتين تسيطران على البلاد، بتوفير عناصر الأمن والاستقرار للشعب العراقي، والحفاظ على حياة مواطنيها وكرامتهم. ثانيا، ضرورة تكاتف جهود المجتمع الدولي للإسراع بتهيئة المناخ المناسب لتشكيل حكومة شرعية يختارها شعب العراق بكل فئاته. ثالثا، إنهاء الاحتلال وسحب القوات الأجنبية بأسرع وقت ممكن حفاظا على وحدة العراق وأمن وسلامة شعبه. رابعا، قيام الأمم المتحدة بدورها المحوري في إعادة إعمار العراق وبنائه، وتحقيق الاستقرار فيه والشرعية لأوضاعه. ولهذا الأمر انعكاسات على مصداقية هذه المنظمة الدولية وميثاقها وما يرتبط بذلك من دور الإقليم ومنظماته.

وتبقى مسألة أخيرة نستشعر الحاجة لإثارتها، وهي أننا وإن كنا نتناول بالبحث والتقييم مسألة العمل على تطوير وتعزيز دور الأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع، يجب ألا ننسى أنه يقع على هذه المنظمة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، العبء الرئيسي في تجنيب البشرية هذه الصراعات قبل وقوعها أو انطلاقها من عقالها، وحماية الشعوب من سقوط الضحايا، وتدمير البنى التحتية، ونهب الموارد، وفقدان الثروات الثقافية والتاريخية. ولنا، للأسف، في المسألة العراقية مثال واضح في هذا الشأن.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل كلمتي بشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة المتعلقة بموضوع نوليه أهمية كبيرة.

نحن نرى أن دور الأمم المتحدة الأساسي في صون السلم والأمن الدوليين يجعلها فاعلا أساسيا في فترة ما بعد الصراع. والمرحلة التي تتلو انتهاء القتال مرحلة بالغة الأهمية. وإذا أردنا القيام بمحاولة صادقة لحل المشكلة، يجب إجراء إصلاحات تمكن البلدان المعنية من أن تصبح قابلة للنمو اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. ولا بد من إنشاء المؤسسات الديمقراطية وترسيخها، وإنشاء قوة للشرطة وتعزيز سيادة القانون، ولا بد أيضا من تنمية اقتصاد منصف ومستدام وإدارة فعالة ومسؤولة. وعلاوة على ذلك، يجب وضع برامج لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ووقف تهريب الأسلحة وانتشار الأسلحة الصغيرة، وعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم، وتعزيز حقوق الإنسان. إن كل هذا ضروري لتأسيس بلد يستطيع أن ينمو بحرية وعلى نحو ديمقراطي وفي سلام.

إن بعض الأفكار المتعلقة بمشاركة الأمم المتحدة في حالات بناء السلم بعد الصراع تؤدي بنا إلى استنتاجات معينة. أولا، تعلمنا التجربة أن تدخل الأمم المتحدة في مرحلة مبكرة أمر مطلوب. ومن المفيد النظر في ولاية الأمم المتحدة في بداية العملية بغية تحديد موقف متماسك واستراتيجي للمنظمة تستطيع من خلاله التنبؤ بالمصاعب التي ستواجهها. ومن المنطقي وجوب أن يصحب هذه المشاركة، في الوقت المناسب، توفير ما يلزم من المواد والموارد البشرية التي بدونها يتعذر على البعثة تحقيق النجاح. وهذا جانب أساسي. إذ أن الموارد المخصصة لعمليات حفظ السلام كثيرا ما تختفي فجأة وكليا عندما ينتهي الصراع، وتترتب على ذلك عواقب وخيمة. وفي هذا الصدد، بغية إعداد أكثر الاستراتيجيات تماسكا واكتمالا، من الضروري تعزيز الاتصالات بين مجلس الأمن والوكالات المتخصصة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ثانيا، من الضروري ضمان مرونة أساليب العمل، نظرا للحاجة إلى التكيف مع طائفة متنوعة من الحالات. ولا يوجد نظام موحد يمكن تطبيقه بصورة شاملة على بعثات الأمم المتحدة. وفي عمليات بناء السلام، أو في عمليات حفظ السلام التي تؤدي مهام لبناء السلام – مثل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، أو بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور – ليشتي – ينبغي تحديد عمل المنظمة في ضوء المتطلبات المحددة لكل حالة. وفي الوقت نفسه، تصبح المرونة مسألة أساسية لتكييف ولاية البعثة مع ظروف العملية المتغيرة. والمرونة ضرورية أيضا لإنشاء الهياكل التي تمكن من التعاون مع المنظمات الإقليمية.

ثالثا وأخيرا، نرى أن الطابع المتطور لمشاركة الأمم المتحدة خلال كل فترة الصراع مسألة لا غنى عنها. ويتعين على المنظمة أن تكون قادرة على الاضطلاع بمهام جديدة حسبما تقتضي الحالة، مع تحديد استراتيجية للخروج تمكن من تخفيض لوجود الأمم المتحدة تدريجيا وإزالته في نهاية المطاف، وترك المهام المتبقية لتؤديها السلطات الوطنية. وفي هذا الصدد، نعتبر أن من المفيد جدا خفض الإسهام بالموظفين الدوليين إلى الحد الأدنى، مع بناء قدرات الموظفين المحليين، كما جرى في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان.

إن الجمع بين هذه العناصر – التدخل المبكر، والمرونة، والمشاركة المتطورة – ضروري إذا أردنا أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها المناسب في سياق فترات ما بعد الصراع، وهو دور بالغ الأهمية إذا أردنا تفادي العودة إلى المواجهة.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الوفد المكسيكي على تنظيم جلسة اليوم، التي أعتقد أنها مفيدة جدا وأنها عقدت في الوقت المناسب. وكان من دواعي سرورنا أن نرحب بالأمين العام ورئيسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. إذ قدموا إسهاما هاما في مناقشتنا.

وإذ يشرفني أن أتكلم في وقت متأخر نوعا ما في هذه المناقشة، فإني لن أكرر ما أثير من بعض النقاط ذات الصلة الوثيقة جدا وما أدلي به من تعليقات بشأن تفاصيل خبرة الأمم المتحدة في هذا المجال الهام جدا. وإني راغب عن إيجاز المبادئ العامة لأنني لن أعدو عن ترديد ما ورد في البيان الافتتاحي الرائع الذي أدلى به الأمين العام في هذه الجلسة، وبصورة أقل بلاغة.

وما أجمله من أولويات وما قاله بشأن العراق جدير بأن نوليه كل اهتمامنا، وأؤيد ملاحظاته.

وأود في هذه المرحلة من مناقشاتنا أن أبدي تعليقات قليلة. أولاً، فيما يتعلق بتطور أعمال المجلس على مر الزمن، ألاحظ أن تزايد انخراط المجلس في إدارة الصراعات خلال السنوات الأخيرة يصاحبه وعي مزدوج بكل من حالات ما قبل نشوب الصراعات وحالات ما بعد انتهائها.

أما في حالات ما قبل نشوب الصراعات، فقد أقنعت الأمور على أرض الواقع منظمتنا تدريجياً بضرورة العمل على منع نشوب الصراعات. وأذكر أن مناقشات المجلس بشأن منع نشوب الصراعات بدأت منذ ١٠ سنوات، ويمكنني أن أشير اليوم إلى إحراز قدر كبير من التقدم في هذا المجال. فهناك، أولاً، الاهتمام المستمر، حتى وإن احتاج إلى مزيد من التفصيل، بتحديد علامات الإنذار المبكر بالصراعات المحتمل نشوبها وأسبابها الممكنة والعوامل المؤدية إلى اندلاعها حتى نتمكن من محاولة التدخل في الوقت المناسب. وثانياً، ألاحظ اهتماماً باتخاذ التدابير للحيلولة قدر الإمكان دون نشوب الصراعات. وأظن أن المنظمة قد بذلت

جهداً كبيراً في هذا الصدد في الأعوام الأخيرة، كما يشهد بذلك إيفاد الممثلين الدائمين، ومهام الممثلين الخاصين للأمين العام، وبعثات المجلس إلى الميدان، فضلاً عن مختلف آليات الإنذار المبكر التي تمت إقامتها.

وأرى من المثير للاهتمام في الأعوام الأخيرة تنامي الوعي بما يلزم عمله في مرحلة ما بعد نشوب الصراعات، كما يظهر من مناقشات اليوم. وتعلّمنا الإدارة الفعالة للحالات في تلك المرحلة أيضاً شيئين. أولهما أن البلدان الخارجة من الصراع تتركها هذه التجربة منهكة القوى في غالب الأحيان. وتتوافر لديها أحياناً بعض الإمكانيات الحقيقية، غير أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية تتأثر من جراء هذه الأزمة تأثراً عميقاً. ويتعين علينا في أكثر الأحيان التعامل مع مجتمعات تعاني من أثر الصدمة. وعدم تحديد سياسة قوية لما بعد انتهاء الصراع في تلك الحالات معناه التقاعس عن الرد في مواجهة خطر محقق لوقوع انتكاسة، وفوضى جديدة، وظلم جديد، ومن ثم في مواجهة تجديد صراع لم تكد تتم تسويته أو تفاقم هذا الصراع. أي أننا بعبارة أخرى نجازف بمواجهة تجدد للصراع ما لم تكن لدينا سياسة مطبقة جيدة لما بعد انتهاء الصراع. وقد مررنا مجتمعين بتلك الخبرة. وحظينا بالنجاح في بعض الحالات، غير أنه لا بد من التسليم بأن تلك الحالات تشوبها بعض أوجه القصور. شهدنا ذلك، وتكرر ذكره اليوم من جانب المتكلمين ومنهم أنت يا سيدي الرئيس، في سيراليون وفي كوسوفو، وإلى حد ما في البوسنة وفي تيمور - ليشتي، وبطبيعة الحال في أفغانستان، حيث أدى السيد الإبراهيمي دوراً تاريخياً، وفي حالات أخرى.

وأرى أن السؤال المطروح علينا شديد البساطة، وهو: ما هي الدروس التي يمكننا استقاؤها من أجل المستقبل؟ وأذكر ثلاثة من هذه الدروس. وأولها أن السجل العام لأداء الأمم المتحدة في إدارة حالات ما بعد انتهاء الصراعات سجل متفوق بعض الشيء في واقع الأمر رغم كل الظروف. وثمة إغراء دائماً بطبيعة الحال بالتركيز على أوجه العيب والقصور في التدخلات التي تقوم بها مؤسسات دولية. غير أننا إذا ما التزمنا جانب الموضوعية، سنجد النتائج التي تمخضت عنها إنجازاتنا معاً في حالات شديدة الاختلاف مثل تيمور - ليشتي وأفغانستان وسيراليون وكوسوفو هي نتائج باهرة. ويلزم بالطبع أن نحسن وسائلنا بمراعاة الدروس المستفادة. ولكن علينا أيضاً أن ندرك قصة النجاح المدهشة التي حققتها الأمم المتحدة، مؤخراً نسبياً كما أسلفت القول، في إدارة مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

ويتمثل الدرس الثاني الذي أستخلصه في أن الحالات المختلفة التي أشرت إليها تشترك في أن مفتاح النجاح يكمن في شمول طابع النهج المتبع، وهذا أمر يلاحظ بدرجة متفاوتة في كل حالة. فقد كان ما يكفل النجاح هو التنسيق بين الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ضمن نطاق استراتيجية عامة. أما الجانب الإنساني فيخضع إلى حد ما لإطار مختلف، ولكنه يفيد أيضاً بالتأكيد من الأخذ بنهج متسق في غيره من المجالات.

أما الدرس الثالث فيتمثل في عدم وجود نموذج ثابت يمكن تطبيقه على جميع حالات ما بعد انتهاء الصراعات. وقد أحسن الأمين العام بدرجة كبيرة الإعراب عن تلك النقطة في بيانه الاستهلالي. ونعلم أن كل حالة تتطلب نهجاً شاملاً. ولكننا نعلم أيضاً أن كل حالة تتطلب نهجاً خاصاً بها. ومن ثم لا بد من الحرص في كل حالة على تطبيق العناصر التي يعزى إليها نجاح تدخل الأمم المتحدة في حالات أخرى مع المواءمة بين تلك العناصر على نحو دقيق ومتروٍ وبين الخصائص المعينة للحالة التي نحن بصددها.

أرى أن هذه بعض الدروس التي يمكننا استخلاصها من تجربتنا. وأود استناداً إلى هذه الدروس أن أستخلص

ثـلاث نتـائج بـالنظر إلى التحديـات الـتي تنتظرنـا الآن في المستقبل.

أولاً، إن مـا يمكـن للأمـم المتحـدة بوصفـها ممثلـة للمجتمع الدولي أن تسهم به في حـالات مـا بعـد الصـراع يتمثل، أولاً، في القدرة على إثبات المشـروعية الـتي لا غـنى عنها لاستعادة النسيج الاجتماعي لبلد دمر الصراع هيكله، ويتمثل ثانياً في كفالة إعادة اندماج البلد المذكور في المجتمع الإقليمي والدولي.

ثانياً، يمكن للأمم المتحدة أيضاً في حالات ما بعض الصراع أن تسهم بخبرات لا نظير لها على الإطلاق بـالنظر إلى تنوع المهام التي تؤديها الأمم المتحدة والأجهزة التابعـة لها، وبالنظر إلى التجارب التي تراكمـت لديـها في مسـارح متنوعة بقدر ما هي معقدة.

النتيجة الثالثة هي أن للأمم المتحدة أخيراً القدرة، في حالات ما بعد الصراع، على اجتذاب البلدان والمؤسسات المالية الدولية المانحة.

أعتقد أن هذه هي العناصر المختلفة التي كان يعنيها رؤساء دول وحكومـات الاتحـاد الأوروبي عندمـا أصـدروا البيان الرئاسي بشأن العراق في أثينا يوم ١٦ نيسان/أبريل. ويحدد هـذا الإعـلان بعـض المبـادئ فيمـا يتعلـق بعـدد مـن جوانب مسألة العراق. وقد جاء فيه على وجه التحديد أن:

> "الأمم المتحدة يجب أن تؤدي دوراً محورياً، ويشمل ذلك العملية المؤدية إلى الحكم الذاتي بالنسبة للشعب العراقـي، مسـتغلة مـا تتمتـع بـه مـن قـدرة وخـبرة فريدتـين في بنـاء الـدول بعـد انتـهاء الصراعات".

السـيد وليمسـون (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة) (تكلم بالانكليزية): أريد أن أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة الختامية لمجلس الأمن عن حالات ما بعد انتـهاء الصـراع، وهـي طريقـة جيـدة لمواصلـة المناقشـة الـتي أجريناهـا في نطـاق اللجنـة الخاصـة المعنيـة بعمليـات حفـظ السـلام منذ عدة أسابيع والتوسع في هـذه المناقشـة. وأتوجـه بالشكر للأمين العام على الملاحظات الشيقة التي أبداها.

لم يكتمـل بعـد تنفيـذ إصلاحـات الإبراهيمـي. وإن أمكـن لهـذه المناقشـات أن تساعدنا على إعطاء دفعة لبعـض هـذه المقترحـات، فستكون هـذه الجلسـة مـن جلسـات مجلـس الأمـن مثمـرة للغايـة. وتمثـل إصلاحـات الإبراهيمـي نقطـة انطلاق جيدة للمناقشات لأنها اعتمدت على تجارب الأمم المتحدة الطويلة والمتنوعة في مختلف جهود حفظ السلام على مر السنين. وحرصـت هـذه العملية لأسـباب واضحـة علـى عـدم التعـدي علـى دور مجلـس الأمـن في اتخـاذ القـرارات السياسية.

لقـد نشـب وفـق حسـاباتنا ٢٠٢ صراعـاً مسـلحاً اشتركت فيـها ١١٤ دولـة خـلال مـا يقـرب مـن ٥٨ عامـاً انقضت منذ التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة. وقتل في تلك الصراعات ما يزيد على ٢٧ مليوناً من البشر. ولم تقم الأمـم المتحدة بدور في مرحلة ما بعد الصراع إلا في عـدد قليـل مـن تلـك الصراعـات، وحظيـت بدرجـات متفاوتـة مـن النجـاح. ويكفي أن يدرس المرء القليل من تلك الصراعات ليدرك أن الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة يتفاوت تفاوتاً كبيراً من بيئة إلى أخرى من بيئات ما بعد انتهاء الصراع.

وقد اقترحتم في الورقة غير الرسمية المفيدة الـتي قمتـم بتعميمها يوم الخميس الماضي أن نلقي نظرة على دور الأمـم المتحدة في أفغانستان وكوسوفو وتيمور – ليشتي وسيراليون. وقبـل أن أتطـرق إلى دور الأمـم المتحـدة في أعقـاب تلـك الصراعـات، أود أن أوضـح نقطـة بشـأن الصراعـات ذاتها. ويتفق وفدي مع الأمين العام عنان في أن كل صراع فريد في نوعه.

وأود أن أضيف، كنتيجة طبيعية لهذه البديهية، أن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية يختلف أيضا من حالة إلى أخرى. وإذا ما قارنا بين الظروف الأساسية في أفغانستان، وهي بلد يبلغ تعداد سكانها ٢٥ مليون نسمة وذو نطاق واسع من الخلفيات العرقية واللغوية، بالظروف في تيمور - ليشتي - وهي بلد يقل عدد سكانه عن المليون دون أي انقسامات قبلية أو عرقية هامة - فإننا نفهم بسرعة سبب اختلاف الصراع في أفغانستان اختلافا كبيرا عن الصراع في تيمور - ليشتي ولماذا كانت هياكل ما بعد الصراع التي أقامتها الأمم المتحدة متميزة أيضا.

وتشير هذه الفروق إلى ضرورة قيام الأمم المتحدة بتفصيل اشتراكها على أساس كل حالة على حدة. ولقد ذكر داغ همرشولد الأمين العام الأسبق مرة أن الأمم المتحدة في حالات الصراع يجب أن تذهب إلى خياط يخيط لها بذلة تناسب المقام. وتم إضفاء الطابع المؤسسي على هذه المرونة في عملية الإبراهيمي للإصلاح؛ وهي لا تعبر عن الضعف، بل بالأحرى عن قوة الطابع الديناميكي للأمم المتحدة نفسها، التي تضم المصالح الوطنية لأعضاء الأمم المتحدة وتتأثر بها.

ويمكن للأمم المتحدة، بمقتضى اشتراكها في أكثر من ٦٠ صراعا، على عدد متزايد باستمرار من خبرات ما بعد الصراع، بالإضافة إلى الدروس المستفادة. وتوفر هذه الخبرة التراكمية صندوق أدوات من الحلول التي يمكن أن تطبق في مواجهة مشاكل معينة.

ومن جوانب مرونتنا تفهم ما تستطيع الأمم المتحدة عمله وما لا تستطيع. فنحن لا نعزز الأمم المتحدة أو مجلس الأمن ولا نساعد على تحقيق السلام في أي صراع بالمبالغة في الوعود وإثارة توقعات غير واقعية أو بالمبالغة في توسيع نطاق قدرات الأمم المتحدة على الأرض.

وقد استفاد وفدي عدة دروس من الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في سيراليون وحالات ما بعد الصراع الأخرى في أفريقيا. ويتمثل أحد هذه الدروس على سبيل المثال، في ضرورة التوصل إلى آلية للتنسيق بين مجموعة المانحين والمتابعة وعنصر إعادة الإدماج في أي برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يضطلع به كجزء من عملية السلام بعد الصراع. ثانيا، تمس الحاجة إلى التنسيق الفعال للمساعدة الإنسانية فيما بين عمليات حفظ السلام ووكالات المعونة الدولية والجماعات الإنسانية عندما تتحول الحالة من حفظ السلام إلى الإعمار والتجديد بعد الصراع. وتعتبر الأمم المتحدة مؤهلة على نحو فريد لتوفير هذا التنسيق في بيئة ما بعد الصراع، مسترشدة بمجلس الأمن أو بقوة الأمن الرئيسية على الأرض - في حالة سيراليون، القوات العسكرية البريطانية، التي توفر الأمن الشامل في بيئة ما بعد الصراع مباشرة.

كما توفر سيراليون التبصر فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في تنسيق المسائل الإنسانية الرئيسية في بيئة ما بعد الصراع. وتوفر كيفية استجابة الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون للاحتياجات الإنسانية للاجئين والمشردين داخليا في سيراليون دروسا قيمة. وفي حالة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، كانت المساعدة التي قدمتها مركزة وسريعة الاستجابة وتقتصر على ولايتها. وهذا هو الطريق الذي يتعين اتباعه. وتتمثل المهمة الأساسية لأي بعثة لحفظ السلام في دعم العملية السياسية، حتى في فترة ما بعد الصراع. وقد أذن المجلس للبعثة في سيراليون بعدم الاشتراك في الاستجابة الإنسانية الدولية في سيراليون إلا بعد توضيح الدور الذي ستضطلع به البعثة وبعد أن يصبح من الواضح أن البعثة تمتلك قدرات فريدة يتعذر تكرارها من جانب أي منظمة أخرى.

والدرس الآخر الذي يستفاد من الجانب الإنساني من السجل هو أهمية نشر مبادئ توجيهية صريحة بشأن الدور الذي تضطلع به مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. كما أن من المهم وجود آليات واضحة للتصدي للشواغل المتعلقة بازدواجية الولايات بين الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة. وقد رأينا فائدة هذه المبادئ التوجيهية في الاتفاق المبرم بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بشأن استخدام موارد عملية حفظ السلام لنقل اللاجئين.

وفي مجال العدالة الانتقالية، التي تعتبر أمرا حاسما في انتقال مجتمعات ما بعد الصراع إلى مجتمعات سلمية ومستدامة، تضرب سيراليون مثلا هاما جدا. وتجري لجنة تقصي الحقائق والمصالحة مقابلات بما يسمح للحقيقة أن تظهر. وقد وجهت المحكمة الخاصة أول لائحة اتهام ضد الذين يدعى بارتكابهم أسوأ الجرائم ضد الإنسانية. وإذا ما نجحت هاتان المؤسستان للعدالة الانتقالية، فسيكون هناك دروس هامة لمجلس الأمن في المضي قدما في مجال العدالة الانتقالية الحاسم.

وفيما يتعلق بتيمور – ليشتي، وهي دولة صغيرة في إقليمها متواضعة في سكانها، كانت استراليا الدولة الرائدة التي لا غنى عنها في انتقال البلد من الصراع إلى السلام والاستقلال. واضطلعت الأمم المتحدة بدور رئيسي في تنظيم الانتخابات، وكان مجتمع المانحين الذي عمل مع الأمم المتحدة سخيا. وكان من الضروري من أجل بناء مجتمع مستدام في تيمور – ليشتي بناء مؤسسات المجتمع المدني ومن تشييد المباني الحكومية إلى بناء المدارس، ومن تدريب المعلمين إلى إنشاء قوة شرطة بأعداد كافية ومدربة تدريبا مناسبا. وكان الدور الرئيسي الذي اضطلعت به الأمم المتحدة هاما للغاية في جميع مراحل حالة ما بعد الصراع هذه. ويعتبر نجاح شعب تيمور – ليشتي، بمساعدة من الأمم المتحدة ومجتمع المانحين، هاما ومشجعا جدا.

وفي كوسوفو، وبعد أن استخدمت منظمة حلف شمال الأطلسي القوة المسلحة لوضع حد لإبادة ألبان كوسوفو، اضطلعت الأمم المتحدة بدور رئيسي في مجتمع ما بعد الصراع، بمساعدة لا تقدر بثمن من الاتحاد الأوروبي ومجتمع المانحين الأوسع. واجتمع مجلس الأمن بشأن كوسوفو منذ أيام قليلة. وقدمت الأمم المتحدة المساعدة لحالة ما بعد الصراع تلك. ويعتبر هدف بناء كوسوفو مستقرة ومتعددة الأعراق هدفا نبيلا ومن الأهمية بمكان. ولا تزال هناك في كوسوفو تحديات كبرى، على نحو ما نص عليه تقرير الأمين العام عن كوسوفو، وعلى النحو الذي نوقش حول هذه الطاولة. ولا بد أن يستمر انتقال السلطة الذي تحاول الوقائع التي تجري على الأرض التأثر فيه. ويجب أن يتقدم إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. ويتعين احترام حقوق الإنسان لجميع الجماعات العرقية، بما في ذلك حريتها في التنقل. ولما ينجز العمل في كوسوفو. إلا أن الولايات المتحدة واثقة من أن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ستكون ناجحة. بيد أنه ستكون هناك حاجة إلى مواصلة اهتمام مجلس الأمن ومشاركته في كوسوفو ما بعد الصراع.

وفي أفغانستان، وضعت قوات التحالف حدا لحكم الطلبان. ولم تعد أفغانستان دولة تتبنى الإرهابيين، بل وأصبحت حكومة لا يسيطر عليها الإرهابيون. فقد انتهت هذه الأيام. وكانت الأمم المتحدة المنسق الرئيسي عندما تصدت مختلف الدول للقيام بدور رائد في مجالات هامة إعمار أفغانستان لما بعد الصراع – إيطاليا في مجال القضاء، والمملكة المتحدة في مجال القضاء على المخدرات غير المشروعة، وألمانيا في مجال تدريب الشرطة، واليابان في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والولايات المتحدة في مجال تدريب الجيش الوطني الأفغاني، بدعم ومساعدة من

الفرنسيين. ويختلف هذا النموذج اختلافا كبيرا عن كوسوفو، وبفضل قيادة الأمين العام كوفي عنان والموهبة والمهارة الفذة للممثل الخاص للأمين العام السفير الإبراهيمي، يعتبر إعمار أفغانستان لما بعد الصراع، على طريق النجاح الواضح – سياسيا ومن حيث إعادة الإعمار وفي مجالات أخرى.

ونظرا لأن بعض زملائي قد أثاروا موضوع العراق، أود أن أؤكد من جديد بعض المبادئ الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة إزاء هذه المسألة. لم تعد أسلحة الدمار الشامل لصدام حسين تهدد السلم والأمن الدوليين. وقام التحالف بتحرير الشعب العراقي من الطغيان الوحشي لنظام صدام حسين. وانتهت الأيام التي كان فيها آلاف حالات الاختفاء تحدث في العراق دون أن يعلم عن مصيرها. ووضع الشعب العراقي أيام التعذيب وراء ظهره. وانقضت أيام استعمال الأسلحة الكيميائية ضد أكراد العراق والإبادة الجماعية لشيعة العراق في الجنوب. وولت أيام الصور الزائفة لحقوق الإنسان وانتهاكاتها.

وقد حرر التحالف الشعب العراقي من حكم الطغيان الوحشي. ويعمل التحالف على الأرض لكفالة تلقي الشعب العراقي لإمدادات المواد الأساسية اللازمة للحياة اليومية، بما في ذلك الغذاء والماء والإمدادات الطبية، إلى أن يعود العراق عضوا في المجتمع العالمي قادرا على إعالة نفسه.

ويمكن أن تضطلع الأمم المتحدة بدور حيوي في العراق فيما بعد الصراع. ومن حُسن الطالع، أن التنبؤات بوقوع كارثة إنسانية، بل التنبؤات بوقوع أزمة إنسانية، ثبت أنها غير دقيقة. كذلك يعمل التحالف مع شعب العراق لتيسير انتعاشه. ونحن ملتزمون بسيادة العراق ووحدة أراضيه، فضلا عن التزامنا بعراق خال من أسلحة التدمير الشامل، يعيش في سلام مع جيرانه.

إن التحالف لن يبقى في العراق أطول مما هو مطلوب. وتشكيل حكومة عراقية يختارها الشعب العراقي وتخدم الشعب العراقي يمثل هدف الولايات المتحدة وشركائها في التحالف.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بنقطة أخرى كثيرا ما أرى أنها تحذف في المناقشة العامة: وهي إرادة المحكومين. يجب ألا تغيب عنا حقيقة أن أفضل من يحدد مطالب واحتياجات الأشخاص في بيئة ما بعد الصراع هم أولئك الأشخاص. وبينما يمد المجتمع الدولي يده لمساعدة السكان المحتاجين، فإن أول مهامه يجب أن تكون السعي إلى تزويد هؤلاء السكان بصوت، صوت يعربون به عن الرغبات الخاصة بهم فيما يتعلق بالخطوة التالية. ومساعدة الأشخاص على إيجاد صوتهم أمر مهم بصورة خاصة في حالات تأسيس نموذج جديد من الحكم، كما هي الحالة في جميع النماذج التي أوردتموها اليوم في ورقتكم غير الرسمية، سيدي الرئيس، وفي المناقشة التي أجريناها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هدايات (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، من دواعي سروري أن أغتنم الفرصة للمشاركة في هذه الجلسة الختامية في ظل رئاستكم وأن أسهم في المناقشة عن موضوع دور الأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع. وتشهد مناقشة هذا الموضوع الهام للغاية في المجلس تحت إشراف المكسيك على شعورها الكبير بالمسؤولية والهدف، وهو ما نقدره أشد التقدير.

إن أولى مهام الأمم المتحدة تظل مهمة تحقيق السلام. فعندما يكون هناك صراع، الهدف دائما هو نفسه: تحقيق السلام في أسرع وقت ممكن، بأقل خسائر في الأرواح

وأقل دمار. وفي سيناريو ما بعد الصراع، فإن صون السلام والأمن، بوصفه قيمة هامة في ذاتها لكن أيضا بوصفه شرطا مسبقا للتنمية، يمثل – وينبغي أن يكون – أكبر مصدر لقلق الدول الأعضاء ولوفدي.

ويرى وفدي، أن أول عمل في سلم الأولويات في حالة ما بعد الصراع هو الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للناس. ولا يمكن أن تنتظر الحاجة إلى الغذاء والماء والرعاية الصحية والأمن والإسكان إلى الغد أو يتم تأخيرها بسبب الخطب الطويلة. وبوصفنا منظمة إنسانية بارزه، يجب أن نستجيب للاحتياجات الإنسانية لما بعد الصراع في الوقت المناسب وبطريقة منظمة. ولا بد أن يكون هذا أكثر المعايير الدنيا الأساسية المقبولة، كما يجب أن تُوفر هذه الاستجابة دون نقاش أو تأخير.

ومن بين المهارات المتنوعة المتوفرة للمجتمع الدولي في الأمم المتحدة يجب أن تكون المهارات المتصلة بالمساعدة الإنسانية وحفظ السلام من بين أعلى المهارات مرتبة، بالنظر إلى حجم الأزمات التي تعين على الأمم المتحدة أن تتصدى لها في نصف القرن الماضي. وفي رأينا، لا يمكن أبدا أن تكون هناك وفرة مفرطة في هذه المهارات والقدرات أو الذاكرة المؤسسية. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تطوير هذه المهارات والحفاظ عليها، لكي تكون متوافرة وجاهزة للانتشار حيثما طلبت وأينما طلبت.

ويسلم وفدي بأن كل صراع، ومن ثم كل سيناريو لما بعد الصراع، مختلف على الآخر. وتمثل قدرة الأمم المتحدة على التعلم من كل تجربة وعلى أن تكون مستعدة لكل سيناريو متصور عن طريق بحث دروس الماضي وإضفاء الصيغة الذاتية عليها، أحد أكبر مصادر قوتنا كمنظمة، ولا بد أن نستفيد منها.

ومن الاستجابة للمطالب الإنسانية العاجلة لكل صراع هناك بذور مزروعة لتسوية الصراع وبناء السلام، ولا بد للأمم المتحدة أن تكون دائما حريصة على المحافظة على الاتساق في تنفيذ الولايات المناطة بها. وأحد أكثر الإسهامات الحاسمة للمنظمة هو أن تتدخل في صراع، أو في نتائجه بوصفها حكما ملتزما – لكنه غير مثير للجدل. ومن الأهمية القصوى أن تُرى الأمم المتحدة، في كل حالة، بوصفها صديقا حقيقيا ومساعدا، وليس بوصفها هيئة خارجية ذات بواعث مشبوهة. ويجب ألا يختلف جدول أعمال الأمم المتحدة أبدا عما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، أو في القرارات التي تستمد جوهرها منه.

وتعلمنا التجربة أن تحدي تحقيق التسوية السياسية كثيرا ما يشمل مشاركة الأمم المتحدة، ليس لتهيئة الظروف للمواطنين والجماعات للجلوس معا لتسوية خلافاتهم فحسب، وإنما كثيرا ما تكون طرفا في المفاوضات وفي تحديد الهياكل والاتجاهات الجديدة. ومرة أخرى، تمثل مقدرة الأمم المتحدة على أن تكون مستعدة لهذه الحوادث وتعمل مع الناس بصورة عادلة وموثوقة ومحايدة أحد أكبر مصادر قوتنا، ويجب أن نحرص على صونها وتعزيزها. وإذا كان الناس الذين يعيشون في حالة صراع لا ينظرون إلى الأمم المتحدة بوصفها قوية وموحدة ومحايدة، فلا يمكنهم الاعتماد عليها في الإشراف على أية مفاوضات أو في أن تكون طرفا فيها.

ولقد تكلمت عن حاجة الأمم المتحدة إلى أن تكون دائما مستعدة، اعتمادا على التجربة، لإمكانية وجود تحديات في فترة ما بعد الصراع. وفي نفس الوقت، فإن كل الحالات مختلفة، والأخطاء غير المقصودة ممكنة، سواء فيما يتعلق بالولايات المحددة أو في تنفيذها. ويحدو وفدي الأمل أنه عندما يقوم مجلس الأمن دوريا بإنشاء الولايات المتعلقة بحالات ما بعد الصراع وتعديلها واستعراضها، سيضع في ذهنه دائما الفوارق الدقيقة، والتي ليست بمثل هذه الدقة، في حالات الصراع، والسياقات السياسية والثقافية التي تحصل

فيها هذه الفوارق. وما لم نكن مدركين لهذه القضايا والفوارق، قد لا يكون من الممكن أن نتوصل إلى أنواع القرارات الضرورية لتحقيق النجاح، أو لمنع الحالات من التدهور إلى صراعات أخرى.

وأخيرا، في حالة ما بعد الصراع، من الجوهري للأمم المتحدة أن تدعم البرامج الإنمائية وفرص حصول جميع الأطراف بالتساوي على منافع تلك البرامج. وبالنظر إلى العلاقة الراسخة بين السلام والتنمية، لا بد من التمسك الصادق بهذا النهج بوصفه معيارا، حتى يمكن إعاقة أساس المزيد من الصراعات في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على عقدكم هذه الجلسة الهامة جدا، وأن أهنئكم على الطريقة التي أدرتم بها عمل المجلس خلال الأيام الثلاثين الماضية.

(واصل كلمته بالانكليزية)

إن الأمم المتحدة ما فتئت فعالة بل لا غنى عنها في تطورات ما بعد الصراع في موزامبيق، وغواتيمالا، وأفغانستان والبلقان وأماكن كثيرة أخرى. وظلت توجه وتراقب التغيير السياسي، بما في ذلك الديمقراطية والحكم في البوسنة، وكوسوفو وتيمور الشرقية. وأبقت قضايا النساء ومصالحهن في جدول أعمال التغيير، عندما تعرضن لخطر تنحيتهن انتظارا لغد لن يأتي أبدا، في أماكن مثل أفغانستان، وكوسوفو، وتيمور الشرقية. وحمت الأطفال في حالات الصراع ووطأة ما بعد الصراع، كما ذكّرنا بذلك مؤخرا صندوق الولايات المتحدة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

وقد أعملت الأمم المتحدة العدالة للمقموعين من خلال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا وفي المحكمة الناشئة لسيراليون. وفي كل حالة، كان دور الأمم المتحدة ومحوريتها مختلفين. وكما قال الأمين العام صباح هذا اليوم، كل صراع مختلف عن الآخر، وكل حالة فيما بعد الصراع مختلفة عن الأخرى، وكل نموذج لتدخل المجتمع الدولي سيكون مختلفا عن غيره.

ففي العراق، نواجه تحديا فوريا يتمثل في العمل الإنساني وإعادة الإعمار. ومن مصلحة كل شخص، وخاصة من مصلحة الشعب العراقي، ضمان أن يصبح العراق دولة عملية اقتصاديا، ومستقرة سياسيا ودولة تتمتع بالحكم الذاتي الكامل، تحترم حكم القانون، والمبادئ الديمقراطية والقواعد الدولية.

ولدى دول التحالف التي تسيطر حاليا على الأراضي العراقية مسؤوليات واضحة المعالم بوصفها قوى قائمة بالاحتلال في الحفاظ على النظام والسلامة العامين، وحماية المدنيين وتوفير الخدمات الضرورية. والمجتمع الدولي الأوسع – خاصة منه الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية – له أيضا دور لا غنى عنه يجب أن يؤديه.

ورغم وجود أنظمة للمساعدة الإنسانية، ثمة حاجة إلى إطار لتيسير قدر أكبر من المشاركة والدعم في تثبيت استقرار العراق وتعميره. وللأمم المتحدة خبرة واسعة يمكن، بل ينبغي، الاستفادة منها في هذه الظروف. ولقد شاركت الأمم المتحدة ووكالاتها في العراق بكثافة منذ حرب الخليج الأولى ولديها فهم عميق للظروف التي يواجهها العراق والتحديات التي سيتعين عليه التصدي لها. وتشارك الأمم المتحدة بشكل كامل من خلال وكالاتها ومواردها في الميدان، حيث أنها تقدم المساعدات الإنسانية المطلوبة كثيرا. فمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وبرنامج الأغذية العالمي – مؤسسات تعرف العراق. ونحن بحاجة إلى الاستفادة من قوة مشاركتها وتحديد أفضل سبيل يمكننا به تحقيق استفادة أكبر من تجربتها وخبرتها.

وفي العراق، مثلما هو الحال في كل حالات ما بعد الصراع، لا بد أن يكون هدفانا المشتركان الشاملان تلبية احتياجات الشعب ودعمه في مسيرته نحو الاستقرار والانتعاش والتعمير. وبلوغا لهذين الهدفين، يجب أن يكون نهجنا مرنا وعمليا. وستضع كندا مصالح الشعب العراقي في قلب صنع قرارها. ولقد خصصت كندا ما يقرب من ٧٥ مليون دولار للإغاثة الإنسانية والتعمير، تم بالفعل إنفاق حوالي ٤٥ مليون دولار منها. وأعلن رئيس الوزراء كريتيان أمس أن كندا ستوسع دور طائرات النقل الثلاث التابعة لها في المنطقة كي تدعم الجهود الإنسانية وجهود التعمير الفورية. وكندا على استعداد أيضا لتوفير الأفراد لمجالات الشرطة وإعادة التأهيل والقانون لتقديم المساعدة والمشورة بشأن إصلاح قطاعي الحكم والأمن، ونحن على استعداد أيضا لاستخدام وحدات مختارة من فريق الاستجابة للكوارث في كندا إذا اقتضت الحاجة.

وسنكون مقصّرين إذا لم نتناول نقطتين إضافيتين. النقطة الأولى أمر يمكننا أن نستخلصه من تجربتنا في كوسوفو: لا تعولوا على العبر المستخلصة قبل الأوان؛ بل انتظروا حتى تستتب الأمور. والنقطة الثانية، لا تنسوا الأزمات في أفريقيا. فالفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والجفاف تقتل الناس هناك، بعيدا عن أعين وسائط الإعلام. البشر هناك يحتاجون إلينا بنفس الإلحاح الذي كانوا يحتاجون إلينا به في ١٩ آذار/مارس: والحرب في العراق لم تجعل ضعفهم أقل. فلنحرص على ألا نزيد من ضعفهم.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الختامية، التي تأتي في وقت مناسب وتتناول أمرا هاما جدا. إنكم تختتمون بهذه الجلسة رئاسة تصديتم فيها للتحديات بامتياز وروح مهنية عالية، ونود أن نشكركم على ذلك.

نرحب بوجود الأمين العام في بداية هذه المناقشة وبوجود رئيسيّ الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونرحب ببيانيهما الهامين. ويود وفدي تأييد البيان الذي أدلت به اليونان في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي.

لا شيء يمكن أن يكون أكثر أهمية من موضوع جلسة اليوم. فمنذ انتهاء الحرب الباردة صارت عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة تتزايد تعقيدا. وهي اليوم لا تمثل عمليات لحفظ السلام التقليدي فحسب بل أيضا مجموعة كبيرة من التدابير الهادفة إلى إعادة بناء بلدان – وأحيانا منطقة برمتها – تأثرت بصراعات عنيفة. والهدف بطبيعة الحال هو توطيد السلام ومنع عودة ظهور الصراع. والحالات التي ما فتئ مجلس الأمن يتناولها خلال هذا الشهر لهي شاهد على ذلك التطور. وسواء تعلّق الأمر بالبلقان أو غرب أفريقيا أو أفغانستان أو العراق، فإن بناء السلام كعنصر جوهري في نظام ما بعد الصراع هو التحدي الكبير الذي نواجهه.

لقد فشلت الجهود لإيجاد حل غير عسكري في العراق. وهناك أجزاء في ذلك البلد تعيش في فوضى. والملايين من البشر يحتاجون إلى استعادة الخدمات الأساسية بحيث يمكن استعادة قدر من الوضع الطبيعي في حياتهم. ولا بد أن نبدأ ببناء السلام في العراق من خلال تقديم الإغاثة الإنسانية الأكثر إلحاحا لشعب عانى نتيجة للصراع ومن خلال إعادة السلم والأمن لشعب عاني من ثلاث حروب ومن الدكتاتورية طوال العقود الماضية. وأعتقد أن مجلس الأمن قد نجح في هذه المرحلة باتخاذه بالإجماع

القراريـــن ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٧٦ (٢٠٠٣) – وهمـــا قراران مطلوبـان بإلحـاح لمنـع التعطـل في تقـديم الإمـدادات الإنسانية الأساسية. كما أن الأمم المتحدة وجّهت نداء ملحّا لتمكين الوكالات من البدء في برامجها الإنسانية.

وتتمثل إحدى المراحل الأولية الهامة في كـل جـهد لبنـاء السـلام في إدخـال عمليـة سياسـية تحتـاج إلى تعـاون الأطراف المتناحرة وإرادة الشعب المعني وتراعي سيادة البلد وسلامته الإقليميـة، بغيـة إقامـة سـلطة شـرعية وإعـادة بنـاء الهيـاكل الأساسـية. وفي حالـة أفغانسـتان، أطلـق مؤتمـر بيترسبرغ – تحت إشراف الأمم المتحدة – عملية كهذه، قد تكون نموذجا يُقتدى بـه في المستقبل. وفي أيلـول/سبتمبر مـن هـذا العـام، يؤمـل أن ينعقـد مجلـس اللويـا جيرغـا ويعتمـد دستورا جديدا – وهو معلم آخر على طريق بناء دولة حرة مستقرة.

هـذه المهمة ليست بيسيرة. فكـل أزمـة تختلـف عـن غيرها، كما قال الأمين العام وممثل الولايات المتحدة اليوم؛ ولا توجد وصفة عامة تُطبّق لحل كـل صراع. ومع ذلـك، نعتبر أن بناء السـلام يحتـاج إلى اسـتراتيجية شـاملة تتضمـن العنـاصر التاليـة: إحـلال الأمـن، بمـا في ذلـك نـزع أسـلحة المقـاتلين السـابقين وتسـريحهم وإعـادة إدماجـهم؛ والبـدء في عملية سياسية تفضي إلى قيام مؤسسـات مشروعة واعـتراف دولي؛ وتنمية اقتصادية، بما في ذلك البنيـة التحتيـة والمسـائل البيئية؛ والعدالة والمصالحة؛ والتنمية الاجتماعية.

بنـاء السـلام لا يفلـح إلا بدعـم واسـع النطـاق مـن المجتمع الدولـي، وبالأخص من المنطقـة المتضـررة. وأعتقـد أن مـا سمعنـاه عـن الصـراع في كـوت ديفـوار يؤكـد هـذا الـرأي. فالصراع في بلد ما يمكن أن ينتج عنه زعزعة لاستقرار منطقة برمتـها. ولـذا فـإن حـل هـذا الصـراع يتطلـب أيضـا موافقـة المنطقة ودعمها. ولا يمكننـا أن نتصـور حـلا دائمـا ومسـتداما لخطر يهدد السلم والأمن الدوليين إن لم يكن العمل المضطلع به مقبولا من أغلبية كبيرة.

ولـذا، تؤمـن ألمانيـا إيمانـا راسـخا بـأن أفضـل سـبيل لإدارة وإنجاز هذه المهمة هو من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمـن. والأمـم المتحـدة – بوصفـها المنظمـة العالميـة الوحيـدة المسؤولة عن حفظ السلم والأمـن الدوليين – هـي الـتي تملـك القدرة والشرعية والمصداقية المطلوبة لذلك. وينبغي استغلال قدرات الأمم المتحـدة في هـذا المجال وزيـادة تطويرهـا بشـكل كـامل. فخـلال السـنوات العشـر الماضيـة اكتسـبت الأمـم المتحدة خبرة فريدة في هذا المجال.

ومهمـة الأمـم المتحـدة هـذه طبعـا لا تسـتبعد عمـل أطراف أخرى في الساحة: مثل المنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمـات غـير الحكوميـة، والـدول الأعضـاء، وبـالطبع المؤسسـات الماليـة الدوليـة. بـل علـى العكـس، إن تعقيـد الاحتياجـات وكثافـة المـوارد المطلوبـة تقتضـي الجمـع بـين المنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية الهامة في مهمة بناء السلام. ولقـد أدت منظمـة الأمـن والتعـاون في أوروبـا، علـى سـبيل المثـال، دورا هاما في القفقـاس، واستمعنا بـالأمس إلى بيانـات مثـيرة للإعجـاب مـن وزراء خارجيـة الجماعـة الاقتصاديـة لـدول غرب أفريقيا بشأن دورها في كوت ديفوار. فالمنظمـات غـير الحكومية والأطراف الأخرى ضرورية إذن في العمـل سـويا مع الأمم المتحدة، خاصة في المجال الإنساني.

وبنـاء السـلام في حـالات مـا بعـد الصراعـات هـو في الوقت نفسه ممارسة لمنع نشوب الصراع. فـهو يسـاعد علـى عدم تجدد الصراعات القديمة، فضلا عن منع نشوء صراعـات جديدة نتيجة لعدم الاستقرار وانعدام الأمـن. لـذا، فـإن بنـاء السلام عنصر لا غنى عنه في أي محاولة لإدارة الأزمة في إطار منـع نشـوب الصـراع وإدارة الصـراع وبنـاء السـلام مـا بعـد الصـراع.

إن الرئاسة القادمة ستواجه عددا من المهام الصعبة. وسيتعين على المجلس أن يحرص على ضمان السلام في العراق لكي يبقى مستقرا، ولا بد من وضع إطار قانوني لإدارة ذلك البلد وموارده واحتياجاته من إعادة البناء. ولا بد من حماية الحقوق المشروعة للشعب العراقي. وكما قال الأمين العام، سيتعين على مجلس الأمن أن يتخذ قرارات صعبة بشأن مجموعة من القضايا – الجزاءات، برنامج النفط مقابل الغذاء وأنظمة التفتيش، إلى جانب السلطة الشرعية واتخاذ القرارات باسم الشعب العراقي.

ونعتقد أن على الأمم المتحدة، وبالذات مجلس الأمن، الاضطلاع بدور محوري في إعادة بناء السلام والاستقرار والازدهار في العراق، كما قال رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مؤتمر القمة الأخير المعقود في أثينا. وأملنا الوطيد أن يتغلب مجلس الأمن على خلافاته السابقة وأن يعود إلى وحدة الهدف حفاظا على الشرعية والفعالية ومن أجل رفاه الشعب العراقي.

وإذ أتوجه بالشكر إلى الرئاسة المكسيكية التي أحسنت صنعا، أتمنى للرئاسة الجديدة كل التوفيق في أداء المهام الصعبة التي تنتظرنا في جدول الأعمال.

السيد بالديس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، التي تتيح لنا الفرصة لكي نناقش في مجلس الأمن مع ممثلي مختلف المناطق مسألة على جانب كبير من الأهمية للمجتمع الدولي ككل، أي دور الأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع. وتمثل هذه الجلسة أيضا تتويجا مناسبا للإدارة الممتازة لرئيس المجلس خلال الشهر الذي ينتهي اليوم. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لمشاركة الأمين العام ورئيسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جلسة اليوم.

إن صون السلم والأمن، والتسوية السلمية للنزاعات وتحقيق نزع السلاح العام والكامل هي مبادئ للأمم المتحدة مسلم بها عالميا. وكما قيل مرارا وتكرارا هذا الصباح، من بين المهام الرئيسية التي ما فتئت الأمم المتحدة تضطلع بها بكثافة متزايدة في هذا المجال في السنوات الأخيرة عملها في حالات ما بعد الصراع، والذي اكتسب زخما خاصا وأهمية وتواترا في مختلف مناطق العالم. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يغيب عن بالنا السمة العامة الكامنة لكل حالة من حالات ما بعد الصراع.

علينا أن نبدأ بافتراض أن النظام الذي كان قائما إما أنه قد أوصدت في وجهه الأبواب أو أزيل بعد الموت وتدمير الممتلكات والصدمة الاجتماعية الناجمة عن اللجوء إلى العنف من جانب الأطراف المتورطة في صدام بين المصالح. والمجتمعات المتأثرة تحتاج إلى نظام جديد يُبنَى، في المقام الأول، بحيث يعرقل العودة إلى الصراع. وذلك يقتضي بزوغ مركز قوة مشروع يُعَبِّر عن إرادة شعبه في تقرير المصير. كما يتطلب اعترافا دوليا يُمكِّن الشعب من الاندماج الكامل في مجتمع الدول. وبالتالي، يجب أن يحظى مثل هذا المجتمع، أو النظام، أو النظام الجديد، بشرعية دولية.

وفي مثل هذه الحالات، سعت الأمم المتحدة، في تاريخها القصير، إلى الاضطلاع بدور حاسم من خلال مجلس الأمن. وقد سعت إلى القيام بذلك برصد اتفاقات وقف إطلاق النار وإنشاء قوات حفظ السلام، إلى جانب إنشاء عمليات أكثر تعقدا وتتطلب الكثير، بما في ذلك إدارة الأقاليم التي تعاني من الصراع في كل مجال. وفي بعض الحالات، ينطوي ذلك على إرساء الأسس اللازمة لإنشاء القدرة المؤسسية للدولة. وقد اضطلعت الأمم المتحدة بهذا العمل انطلاقا من طبيعتها باعتبارها المؤسسة الفريدة التي لا غنى عنها التي تعمل باسم سائر المجتمع الدولي تحت سلطة وولاية تستمدهما من ميثاق يُحترم ويُعترف به عالميا.

غير أننا ندرك جيدا أن النتائج كانت مختلطة عبر السنين. فمن نشر عمليات حفظ السلام في عالم ما بعد الاستعمار بعد عام ١٩٥٨ إلى الـ ٤٠ عملية حفظ السلام التي نشرت في الفترة بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٩، حققت الأمم المتحدة قصص نجاح وفشل بقدر متساو. والحالات في أنغولا وموزامبيق وتيمور - ليشتي - التي سرنا أن نناقشها قبل يومين تحديدا في هذه القاعة - تدلل على أن إسهام الأمم المتحدة في صنع السلام، وحتى في بناء دولة جديدة، يمكن أن يكون ناجحا جدا. في الوقت نفسه، لا تزال الانتكاسات في يوغوسلافيا السابقة والصومال ورواندا ماثلة في الأذهان.

وهناك أيضا حالات تعقد يطول أمدها. وإذا كان بوسعنا اليوم أن نحيط علما بتثبيت الاستقرار، وإقامة المؤسسات وبدء عملية سياسية حقيقية في كوسوفو، علينا أيضا أن نعترف بوجود صعوبات في السيطرة على العنف والتحرش العرقي والعراقيل التي توضع أمام الحوار الداخلي هناك. وبعبارة أخرى، إن صعوبة المهمة وتعقدها لا يضمنان للعملية استمرار التحسن، بل ستكون عملية استقاء دروس مستمرة وحتمية حيث كل حالة بعينها لها سمتها الخاصة.

وعلى مر السنين، لاحظنا أن بعض الحالات تشير إلى أنه ستكون هناك مشاكل خطيرة. فعندما يتخذ إجراء ما في ظل ظروف عدم ثبات وقف إطلاق النار؛ أو عندما يتخذ مجلس الأمن ولايات غير واضحة أو ينشئ بعثات لا تتوفر لها الموارد الكافية؛ أو عندما لا يتابع مجلس الأمن ولاياته - باختصار، عندما لا تتوفر الإرادة السياسية الضرورية للعمل في إطار من تعددية الأطراف للاستفادة من الآليات والأحكام التي يُنشئِها الميثاق، عندئذ تبرز المشاكل التي يتعذر التغلب عليها.

ومن جهة أخرى، فإن تأمين مشاركة السكان المعنيين واعتناقهم مبدأ تقرير المصير، وذلك في وجود التعاون والحوار مع الوكالات والهيئات الإقليمية - القادرة، كما رأينا أمس، مع مثال أفريقيا، على اتخاذ المبادرة بتعزيز ودعم الجهود المحلية - وقبل كل شيء، تصميم أعضاء مجلس الأمن على العمل المتضافر بناء على اتفاقات هامة ومسؤولة تستمد جذورها من أن الإيمان بالعمل متعدد الأطراف لا غنى عنه - كل ذلك ليس ضمانا بعدم وجود مشاكل، إلا أنه يهيئ أساسا راسخا للسلام.

ورغم المشاكل الضخمة في أفغانستان، يمكننا اليوم أن نلمس وجود قاعدة قوة مشروعة ستجعل من الممكن بناء بلد مختلف عما كان عليه من قبل. وكيما يحدث ذلك، لا بد أن يتوفر لدى الأمم المتحدة التصميم والإرادة السياسية، وهو ما أشرت إليه آنفا.

بالإضافة إلى ذلك، حققت الأمم المتحدة إسهاما كبيرا في الأمريكتين في أوائل التسعينيات، في السلفادور وهندوراس ونيكاراغوا، حيث ساعدت على إنهاء الحرب التي كانت تدمر تلك المجتمعات. إن تعيين ممثل دائم للأمين العام، وإنشاء بعثات مراقبة عسكرية، وإنشاء لجان لحقوق الإنسان ثم العملية الانتخابية ذاتها، قد مكن الأمم المتحدة من أن توجه الحوار بين مختلف الفصائل، وأن تضع حدا للعنف، وقبل كل شيء، استطاعت أن تحول تلك العملية، أي آخر صراعات الحرب الباردة، إلى حل مشروع يشمل سائر المنطقة، وفي الوقت نفسه حافظت على المصالح المعنية وأطلقت العملية الديمقراطية في تلك البلدان.

ويبدو لنا أن هذه الخبرات يمكن أن تكون في غاية الإفادة للمجلس أثناء نظره في المشاكل الخطيرة التي يجب أن يحلها في الأسابيع المقبلة، والتي أشار الأمين العام لها بحق في بداية هذه الجلسة.

وإذا نظرنا إلى مستقبل الحالة في العراق، يبدو أنه من الضروري أن نقارن بين هذه التجارب وأن نتعلم منها. فهي

قد تساعدنا على ضمان تأدية الدور الحيوي للأمم المتحدة في إعادة بناء ذلك البلد – وهذا أمر أعرب جميع أعضاء المجلس عن رغبتهم في حدوثه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي ببيان الآن بصفتي ممثلا للمكسيك.

إن الأمم المتحدة مصدر ومحفل الترتيبات والاتفاقات الرئيسية التي تحققت والتي تحكم العلاقات الدولية الحديثة. وتحدد الأمم المتحدة المبادئ والأعراف وتتعهد بالالتزامات التي يستند إليها التعايش فيما بين البلدان. ومع ذلك، يجب أن نسلم بأن الرؤية التي تصبو إليها الأمم المتحدة لا تزال، إلى حد كبير، رؤية مثالية لم تتحقق بعد. ولكنها رؤية مثالية صحيحة يتطلع إليها جميع الزعماء السياسيين والقادة المفكرين والاجتماعيين في جميع أنحاء العالم.

ولقد قامت الأمم المتحدة على قوة جماعية هائلة – تطلعات البشرية إلى السلام. وفي كل أزمة، تولد الأمم المتحدة مرة أخرى، ويعاد تأكيد وتجديد مقاصدها ومبادئها. وقد تصدينا في هذه القاعة مرارا وتكرارا لأوجه القصور في الأمم المتحدة، والفشل المستمر في ضمان الامتثال لبعض قراراتها، والحاجة الماسة إلى إصلاحها.

ومع ذلك، تظل الأمم المتحدة حتى الآن، أفضل ما توصل إليه المجتمع الدولي. ونحن ننظر إليها على أنها الخيار الوحيد للحد من الحروب وتقليل استعمال القوة في العلاقات الدولية إلى أدنى حد ممكن. وحتى الآن لم نجد دائما السبيل لمنع الصراعات. وتعلمنا الخبرة أنه ما دامت الأسباب الأصلية لنشوب الصراعات موجودة، فمن المحتمل أن تظهر هذه الصراعات عاجلا أو آجلا بصورة أو بأخرى. ولذلك السبب، نحتاج إلى إيجاد سبيل تعزيز دور الأمم المتحدة في مهام إعادة البناء. ويجب أن يكون هذا محط تركيز المناقشات الحالية والمستقبلية في الهيئات التي تتكون منها.

وندين بالكثير إلى الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحفاظ على نوعية حياتنا وتحسينها. ونحن ندين للأمم المتحدة، إلى حد كبير، بما حققناه، سواء كان ذلك قليلا أو كثيرا في حظر أسلحة الدمار الشامل، وضبط التدهور البيئي، ومكافحة الأمراض المستوطنة، وتحقيق المساواة للمرأة، وحماية الأطفال في حالات الصراع.

والأمم المتحدة متعددة الأبعاد ومتعددة الأوجه. وتنوع الأمم المتحدة وقدراتها هما من ضمن خصائصها التي تعبر أفضل تعبير عن أبعادها المتعددة. وفي سياق الدور الذي أدته مؤخرا في إعادة تعمير المجتمعات المحلية التي دمرتها الحروب، ظهرت هذه القدرات إبان العمل.

ويظل السلام هدفا بعيد المنال. ومع ذلك، ففي العديد من التجارب المتناقضة للأمم المتحدة بالفعل في فترات ما بعد الصراع، نجد سبيلا صوب السلام الحقيقي. وفي كل مرة ينشب فيها صراع، يمكننا أن نجد، فيما ينجم عن كل حرب من عنف وكراهية واستياء، بذور صراع آخر وحرب أخرى. وهناك مناطق من قبيل الشرق الأوسط تبدو فيها هذه السلسلة ممتدة إلى ما لا نهاية.

ولذلك السبب، يجب أن تصبح عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام بعد الصراع أفضل أداة ممكنة لكسر هذه الحلقة المفرغة. وتختلف ظروف الصراعات في تيمور – ليشتي، وكوسوفو، وسيراليون، وأفغانستان، ولكن أهداف الأمم المتحدة متماثلة: إعادة بناء المجتمعات المحلية؛ ودعمها في جهود التوصل إلى تسويات وسبل مستدامة لضمان الحياة السياسية؛ ودعمها في إقامة المؤسسات؛ وتوفير سبل التصدي لأخطر الحالات الإنسانية، وفي الوقت نفسه كفالة حقوق الإنسان.

وتشكل كل حالة تحديات خاصة بها. ففي كوسوفو، يتعين قياس النجاح وفقا لمدى تحقيق تعددية

الأعراق، ليس من خلال تدابير قسرية ولكن بوصفها تعبيرا عن التعددية واقتسام الثروات. وفي أفغانستان، سيتمثل قياس النجاح، ضمن أمور أخرى، في مدى إدماج المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لذلك البلد. وفي سيراليون، فإن إحدى المهام الرئيسية التي تعتمد عليها في مستقبلها تتمثل في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التام والعادل للمقاتلين السابقين والمرتزقة، العديد منهم أطفال، بالإضافة إلى حظر فعّال للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة باعتبار ذلك سبيلا لتحقيق الازدهار المشترك في ذلك البلد.

وفي تيمور - ليشتي، تركزت جهود الأمم المتحدة على استحداث كيان وطني يعبر عن تطلعات بلد يجب أن يترك وراءه التفرقة والعنف. وفي كل من هذه الأماكن، أدركت الأمم المتحدة أن الأمر الرئيسي هو اتخاذ نهج شامل، وأيضا العمل المشترك وبالتشاور مع جميع الهيئات المشاركة وجميع البلدان المهتمة بالترويج لإعادة الإعمار.

وبالمثل، كان لزاما على الأمم المتحدة أن تتفهم وتستفيد من عمل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ومجلس الأمن ملتزم بمتابعة هذه المهام بناء على ولايات واضحة تدعمها موارد تجعل من الممكن تنفيذ هذه المهام بنجاح.

ولتحقيق ذلك، يتعين أن تصبح خطوط الاتصال فيما بين مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة أكثر مرونة. ويشعر وفدي بالامتنان لحضور كل من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس الجمعية العامة هذه الجلسة والمشاركة فيها. فهذا يؤكد الأهداف المشتركة التي ينبغي أن تتوخاها منظمتنا بأسرها.

وركز الأمين العام، السيد كوفي عنان، على أهمية وحدة المبدأ والهدف هذه. وفي حالة العراق، ما فتئت الانقسامات في مجلس الأمن كبيرة وراسخة وأساسية. وهي تتعلق بفهم وتطبيق المبادئ والمعايير التي تحكم الإذن باستعمال القوة، بموجب ميثاق سان فرانسيسكو.

ونظرا للأحداث التي وقعت، فلن تُحل هذه الاختلافات في مناقشات أو في مجرد بيانات. ومع ذلك فنحن ملزمون بالتغلب عليها على نحو فعال لصالح هذه المنظمة. ولا يمكننا تجاهل العناصر التي أدت إلى انقسامنا أو تجاهلها. ويجب أن نتغلب عليها. ولن يتحقق هذا إلا إذا عملنا على أساس من وحدة المقصد فيما يتعلق بالدور الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة في إعادة إعمار العراق.

ويتعين أن تستند وحدة الهدف هذه إلى التعاريف التي حددها الأمين العام بنفسه هذا الصباح. ويجب أن ترتكز إعادة التعمير على حق العراقيين غير القابل للتصرف في تقرير مصيرهم، وتحديدهم بأنفسهم للترتيبات السياسية والمؤسسية التي سيحاولون من خلالها تحقيق تطلعاتهم الوطنية. والأمم المتحدة منظمة تستند إلى مبادئ. ومن دون مبادئ، لن يكون لوجودها أو لمهمتها أي معنى. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يمسك شعب العراق بزمام مستقبله. ويجب أن يستعيد شعب العراق ممارسة سيادته الكاملة، بدعم من الأمم المتحدة.

وبالمثل، ينبغي أن تساعد الأمم المتحدة في ضمان السلامة الإقليمية للبلد، وقبل كل شيء، ينبغي أن تعطي ضمانات بأن العراقيين هم الذين سيستعملون مواردهم الطبيعية ولصالحهم.

إن دور الأمم المتحدة في العراق يشمل أيضا على نحو وثيق تعزيز حقوق الإنسان والحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية للشعب العراقي، عن طريق النهوض بالتنمية وحماية البيئة. ويتعين على هذه المنظمة أيضا أن تساعد على صون وحماية الهوية الدينية والثقافية لذلك البلد والمحافظة على تراثه الأثري والثقافي.

ومهما يكن النظام الدولي قاصرا عن الكمال، فإن لدينا صكوكا نموذجية ينبغي أن تلتزم بها كل الدول المعنية. ومما يتسم بأهمية خاصة في هذه الفترة الامتثال للاتفاقيات المتعلقة بالحماية الإنسانية، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة. واستنادا إلى تلك الاتفاقية يجب الوفاء بالاحتياجات العاجلة للشعب العراقي. وفوق ذلك الواجب الواقع على عاتق الدول المحتلة، ينبغي للأمم المتحدة تنظيم وتنسيق المساعدة الإنسانية الدولية في العراق. وإذا ما اتفقنا على المبادئ، يجب أن نتفق أيضا على المهام والمسؤوليات المشتركة.

إن المكسيك مقتنعة بأن الأمم المتحدة اليوم أفضل أداة لإيجاد حلول متعددة الأطراف للتحديات المتعلقة ببناء السلام، ولتعزيز التعاون الدولي على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية. ولا تستطيع المنظمة التخلي عن أحد هذه الأهداف من دون أن تفقد أسباب وجودها. فالتعمير بعد انتهاء الصراع يرتبط بهذه الأهداف كلها. وتتوقف أهمية هذه المنظمة ومستقبلها بقدر كبير على ما نتوصل إليه في هذه الفترة من قرارات وتوافق في الآراء بشأن تلك الأهداف.

أود أن أشكر أعضاء المجلس على ما قدموه من دعم لوفد المكسيك وهو يؤدي مهامه ويعمل جاهدا على التوصل إلى تفاهم وعلى تشجيع المبادرات التي كان يناقشها المجلس خلال هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام وأفراد فريق الأمانة العامة بأكمله الذي يخدمنا في المجلس على ما قدموه من دعم هائل. وأشكر على وجه الخصوص المترجمين الفوريين الذين يتعين عليهم في كثير من الأحيان أن يتكلموا أسرع منا.

أتمنى لوفد باكستان كل النجاح وهو يتولى رئاسة مجلس الأمن غدا.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥.